Citation: Elyas, Shahbaa H.. (2023), Political Reform in Iraq After 2014 Opportunities and Challenges. *Regional Studies Journal*, Vol. 17, No. 56, 77-134:
https://doi.org/10.33899/regs.2023.178236

الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠١٤: الفرص والتحديات

م.م. شهباء حكمت إلياس

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

shahbaahikmat@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٢/١٢/٢٠ القبول: ٢٠٢٣/١/٢٥ النشر: ٢٠٢٣/٤/١

مستخلص البحث

إن عملية الإصلاح السياسي في العراق أصبحت ذات أهمية سياسية واستراتيجية بعد العام ٢٠١٤، لأن الإصلاح السياسي في العراق ليس هو تطور طبيعي أو وليدة التدرج في الإصلاح، وإنما هو قضية وطنية فرضتها تحديات ومتغيرات عديدة منها سياسية واقتصادية وأمنية لا يزال يعيشها العراق إلى يومنا هذا. يهدف البحث إلى إعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم الإصلاح السياسي وتحليل وبيان الآليات الضرورية للإصلاح السياسي في العراق. وتكمن أهمية البحث في أن الإصلاح السياسي هو ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية للنظام السياسي العراقي، فضلاً عن أنه مطلب أساسي في بناء الوحدة الوطنية، وذلك لأن الإصلاح السياسي يوفر مقومات البناء السياسي ويعطيه صفة الشرعية ومن أهمها سيادة القانون ومتطلبات الحياة الدستورية وتوفير مؤسسات عادلة تحمي مصالح المواطن والمجتمع. قسّم البحث على مبحثين، تناول الأول الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي، وتضمن مطلبين، وتناول المبحث الثاني فرص وتحديات الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤، وقسم على مطلبين أيضا. ومن أهم الاستنتاجات هي أن عملية الإصلاح السياسي أصبحت ضرورة أساسية لبناء نظام سياسي آمن ومستقر للمجتمع العراقي وذلك يكون على أساس تطبيق فكرة الإصلاح السياسي على أرض الواقع والالتزام بها.

الكلمات المفتاحية: العراق؛ الاصلاح السياسي؛ النظام السياسي في العراق؛ المجتمع العراقي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Political Reform in Iraq After 2014 Opportunities and Challenges

Assist. Lect. Shahbaa H. Elyas
College of Political Science/ University of Mosul
shahbaahikmat@uomosul.edu.iq

Received: 20/12/2022 Accepted: 25/1/2023 Published: 1/4/2023

Abstract

The process of political reform in Iraq became of political and strategic importance after 2014, because political reform in Iraq is not a natural development or the result of gradual reform, but rather a national issue imposed by many challenges and variables, including political, economic, and security, which Iraq is still experiencing to this day. The research aims to give a clear and accurate definition of the concept of political reform and to analyze and clarify the necessary mechanisms for political reform in Iraq. The importance of the research lies in the fact that political reform is a political, economic, and social necessity for the Iraqi political system, as well as a basic requirement in building national unity because political reform provides the elements of political construction and gives it legitimacy, the most important of which is the rule of law and the requirements of constitutional life and the provision of fair institutions that protect the interests of the citizen and society. The research section on two sections, the first one tackled the conceptual framework of political reform and included two demands. The second section dealt with the opportunities and challenges of political reform in Iraq after 2014 and was divided into two demands as well. One of the most important conclusions is that the process of political reform has become a fundamental necessity for building a secure and stable political system for Iraqi society, based on the application of the idea of political reform on the ground and commitment to it.

Keywords: Iraq; political reform; political system in Iraq; Iraqi society.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة:

أخذ موضوع الإصلاح السياسي جزءً واسعاً واهتماماً كبيراً من قبل الباحثين وعلماء السياسة من خلال دراسة هذه الظاهرة وتحليلها وبيان أهميتها وذلك من أجل جعلها في صيغة أكاديمية قائمة على مناهج وأدوات علمية تساعد في شرح مفهوم الإصلاح السياسي ومعرفة المفاهيم المقاربة له. إن عملية الإصلاح السياسي في العراق أصبحت ذات أهمية سياسية واستراتيجية بعد العام ٢٠١٤، لأن الإصلاح السياسي في العراق ليس هو تطور طبيعي أو وليدة التدرج في الإصلاح، وإنما هو قضية وطنية فرضتها تحديات ومتغيرات عديدة منها سياسية واقتصادية وأمنية لا يزال يعيشها العراق إلى يومنا هذا، ولهذا فإن النظام السياسي في العراق يحتاج إلى مجموعة من البدائل والآليات والفرص لإصلاح النظام والعملية السياسية على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن الإصلاح السياسي هو ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية للنظام السياسي العراقي، فضلاً عن أنه مطلب أساسي في بناء الوحدة الوطنية، وذلك لأن الإصلاح السياسي يوفر مقومات البناء السياسي ويعطيه صفة الشرعية ومن أهمها سيادة القانون ومتطلبات الحياة الدستورية فضلاً عن توفير مؤسسات عادلة تحمي مصالح المواطن والمجتمع، لهذا أصبحت عملية الإصلاح السياسي في العراق حقيقة ثابتة لا يمكن التنازل عنها؛ لأنها سوف تعزز مكانة العراق في المحيط الإقليمي والدولي.

أهداف البحث:

هناك مجموعة من الأهداف يسعى البحث إلى تحقيقها منها:

١. إعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم الإصلاح السياسي.
٢. تحليل وبيان الآليات الضرورية للإصلاح السياسي في العراق.
٣. ضرورة معرفة العوائق والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في العراق.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من فكرة مفادها أن عملية الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤ تواجه مجموعة من التحديات والأزمات، وتفتقر إلى رؤية واضحة وفعالة لتحقيق الإصلاح السياسي، لهذا وضعنا تساؤل مهم: ما العوائق والإشكاليات التي واجهت العراق بعد العام ٢٠١٤ وإلى الآن لتحقيق عملية الإصلاح السياسي؟ من هذا التساؤل تطرح الأسئلة الفرعية الأخرى منها:

١. ما مفهوم الإصلاح السياسي؟
٢. ما أهم المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي؟
٣. ما فرص وتحديات الإصلاح السياسي في العراق؟

فرضية البحث:

إن الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤ أصبح مطلباً وطنياً وشعبياً وخاصة بعد الأزمات التي مر بها العراق ونتيجة للضغوط والاحتجاجات الجماهيرية والشعبية لتحقيق الإصلاح السياسي في العراق؛ لهذا كان من المفترض أن يتحقق الإصلاح عبر توفير مجموعة من الفرص والآليات الأساسية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لوصف وتوضيح مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم المقاربة له، فضلاً عن المنهج التحليلي لتحليل ومعرفة أهم فرص الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤ والتحديات التي أضعفت عملية الإصلاح السياسي في العراق.

هيكلية البحث:

قسّم البحث على مبحثين، تناول الأول الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي، وتضمن مطلبين تطرق الأول إلى مفهوم الإصلاح السياسي، والثاني بيَّن المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي، وتناول المبحث الثاني فرص وتحديات الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤، وقسم على مطلبين تضمن الأول فرص الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤، فيما أشار المطلب الثاني إلى تحديات الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠١٤.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي

يعد موضوع الإصلاح السياسي من الموضوعات التي لها أهمية خاصة في الأوساط الأكاديمية؛ لأنه يعمل على إكمال مسيرة التطور والازدهار وتراقب في الأنظمة السياسية، لهذا سنتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي وذلك في مطلبين، تطرق المطلب الأول إلى مفهوم الإصلاح السياسي وبيَّن الثاني المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي

تشير أغلب المعاجم اللغوية إلى أن "كلمة الإصلاح مأخوذة من الفعل أصلح يصلح إصلاحاً أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد، وكذلك تعني الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه" (ابن منظور، ١٤١٤، ٥١٧)

وكذلك تعني "الإصلاح من الفعل صلح الشيء أي جعله ذات فائدة إذ لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب ما حاق به إعطاب أو إفساد والإصلاح هو إزالة التلف أو الضرر عن الشيء وجلب المنفعة والسلامة إليه" (مجمع اللغة العربية ، د.ت، ٤١٣).

ووردت لفظة الإصلاح في القرآن الكريم "مئة وثمانين مرة" (عبدالمجيد، ٢٠١٩، ٥) إذ تعدل كلمة الإصلاح على إصلاح أمر الرعية من خلال قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية ١٤٢]، وأيضاً ما ورد عن لسان النبي شعيب "عليه السلام": ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ﴾ [سورة هود، الآية ٨٨].

فضلاً عن ذلك تعني لفظة الإصلاح إقامة العدل بين أفراد المجتمع وهذا ما يؤكد قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٨٢]، كذلك تعني كلمة الإصلاح عمل الصالحات:

﴿ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٥].

من خلال بيان معاني الإصلاح في المعاجم اللغوية والقرآن الكريم تؤكد على أن الإصلاح يقوم على أساس فكرة مفادها هو تحقيق الإصلاح الديني الذي يرتبط بإصلاح المجتمع من خلال القضاء على أوجه الفساد الذي يتمثل بالجور والظلم وتحقيق منهاج العدالة القويم بين أفراد المجتمع.

أما اصطلاحاً، ظهر مصطلح الإصلاح السياسي بشكل واضح في الأوساط العلمية الأكاديمية الغربية بعد مرحلة الحرب الباردة وهذا كان بالتزامن مع قيام ثورات دول أوربا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي وذلك كله يصب في مجال حركة التحول من النظام السياسي التسلطي إلى النظام الديمقراطي، وفيما يخص الدول العربية ظهر مفهوم الإصلاح السياسي بعد أحادث الحادي عشر من سبتمبر وخاصةً في الأوساط الأكاديمية (عربي، ٢٠١٣، ٢٣٧–٢٣٨).

وعرّفته الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنهُ: "خلق الأداة الفعالة للقيام بإصلاح أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ومتى وكيف تفرض الاحترام وحدود هذا الاحترام" (عبدالكافي، ٢٠٠٨، ٤٤–٤٥).

والموسوعة السياسية فقد عرّفتهُ "تعديل في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها والإصلاح خلافاً للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام انهُ أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو تأخيرها" (كيالي و رئيس، ١٩٨٥، ٢٠٦).

وعرفه "صموئيل هنتنغتون" بأنه "تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتشير وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتحدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، تعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية" (هنتنغتون، ١٩٦٩، ٤٥).

وارتبط مفهوم الإصلاح السياسي بمفهوم التدرج ويعرف بأنه: "عملية تطوير في أنظمة الحكم بالوسائل المسموحة بها من خلال الانتقال بها من خلال الانتقال من البنى التقليدية إلى البني الحضرية" (حازم، ٢٠١٨، ١٢–١٦).

فضلاً عن ذلك اقترن الإصلاح السياسي بالتحول الديمقراطي من خلال ما عرفه "صباح حميد حازم" "هو مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام السياسي، إذ يبدو الإصلاح السياسي أحد أوجه التحول الديمقراطي من خلال الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوفير ضمانات للحريات السياسية والمدنية من خلال التداول السلمي للسلطة مع التوسع في إدخال المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي" (ص. ح. حازم، ٢٠١٢، ٣٩–٤٠).

ويعد الإصلاح السياسي مرتكزاً أساسياً "للحكم الصالح" ومن أشكاله "حكم وسيادة القانون ومبدأ الشفافية والمساءلة، والمشاركة الجماهيرية والشعبية في عملية صنع واتخاذ القرار والمساواة والعدل وكفاءة الإدارة والرؤية الإستراتيجية وهي تحديث وتجديد للعملية السياسية وبناءها وفق قواعد الدستور والقانون" وهو التعريف الذي اعتمد عليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢، ١٠٢).

وبناءً على هذا هناك من عرفه "هو عملية متسلسلة تهدف إلى إحداث تغيير في الجانب السياسي والاجتماعي وفي المجال التنظيمي والأنشطة والعمليات والنظم لأجل تحسين الأداء وتحقيق أهداف المجتمع والفرد" (عبدالله، ٢٠٢١، ١٤٨).

ويعرف أيضاً الإصلاح السياسي "القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي وذلك يهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار" (سلامة و دراركة، ٢٠١٧، ٣٣٤).

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الإصلاح السياسي توضح جميعها أن الإصلاح السياسي يقوم على فكرة أساسية مفادها هو تحقيق فكرة التغيير نحو

الأفضل والإصلاح المطلوب في المجتمع وبذلك تحقق الأهداف التي توضع من قبل أصحاب القرار السياسي وهذا كله يصب في تحقيق الغايات الإنسانية في المجتمع.

وهنا لا بد من ذكر مرتكزات الإصلاح السياسي والتي تشمل على ما يأتي[١]:

أولاً: أن يمتلك النظام السياسي آليات دستورية وقانونية تعمل على احتواء جميع القوى السياسية وتعمل على تحقيق الاستقرار السياسي.

ثانياً: أن يعمل النظام السياسي بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية.

ثالثاً: لا بد من التركيز على حقوق ومطالب المواطنين المشروعة.

رابعاً: التعاون مع جميع مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية.

خامساً: ضرورة التأكيد على سلمية المظاهرات والحراكات الاجتماعية المطالبة بضرورة الإصلاح السياسي.

أما تعريفي المتواضع للإصلاح السياسي "هو تطوير النظام السياسي من أجل تحقيق التغيير والتعديل المطلوب في بنية النظام التي تشمل بعض التشريعات والقوانين وأداء مؤسسات الدولة وتغير الثقافة السياسية السائدة فيه، من أجل مواكبة التطورات والتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالنظام وهذا يعمل بتحقيق المزيد من الحريات والحقوق السياسية للمواطنين ويزيد من فعالية أداء وكفاءة مؤسسات الدولة وهذا كلهُ يصب في مصلحة المجتمع والمواطن".

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي

يعد الإصلاح السياسي مفهوماً سياسياً جديداً يتداخل معه المفاهيم السياسية الأخرى، بحيث يشغل كل منها حيزاً معيناً فيه، وأصبح موضوع اهتمام الباحثين وصنّاع القرار السياسي، وبالتالي أن مفهوم الإصلاح السياسي لا يمكن عدّهُ على أنه ظاهرة سياسية منفصلة عنه الظواهر الأخرى ومن أهم هذه المفاهيم هي:

أولاً: التحديث السياسي

يُعد مفهوم التحديث السياسي من المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي، إذ عرّفه "صموئيل هنتنغتون" بأنه "عملية متعددة الوجوه تنطوي على تغيرات في حقول الفكر والنشاط الإنساني، وتتمثل بالتمدن والتصنيع والتعليم وتطبيق الديمقراطية" (هنتنغتون،

٢٠١٧، ٥٨)، وعرّفهُ أيضاً "بأنه عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث وهو يقترب من النمط الغربي، وأن الحضارة الحديثة هي الحضارة الغربية وأن الحضارة الغربية هي الحضارة الحديثة" (هنتنغتون، ١٩٩٢، ١١٥).

وهناك من عرّف التحديث السياسي على أنه: "هو عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، أي أنه سلسلة التغيرات الثقافية والبنّاءة التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع، وتشير كذلك إلى عملية التباين في البناء السياسي وبناء الثقافة السياسية والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع، ويتضمن أيضاً حرية التعبير واحترام الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وبناء برلمان تمثيلي والإقرار بشرعية الأحزاب وجماعات الضغط والفصل بين السلطات" (حميد، ٢٠١٢، ٥٢١).

وإن للتحديث السياسي شروط عدة منها (هنتنغتون، ٢٠١٧، ١٩٣):

١. العمل على توسيع وترشيد السلطة الحاكمة أي إضفاء الطابع المؤسسي عليها.
٢. ضرورة تنمية هياكل مؤسسات الدولة والتنوع في الوظائف المتخصصة الجديدة بحيث تقوم على معايير الجدارة والاستحقاق والكفاءة بدلاً من معيار المحسوبية فضلاً عن القيام بتوزيع الموارد المادية والرمزية بصورة عادلة.
٣. يجب على النظام السياسي القيام بعملية الإصلاح الاجتماعي والسياسي من خلال اعتماد إجراءات تقوم بها الدولة منها تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية وزيادة وسائل التعليم والاتصال وتوسيع نطاق الولاء.
٤. زيادة قدرة النظام السياسي من خلال استيعاب القوى المجتمعية التي أفرزت عملية التحديث والتي تطالب بالمشاركة السياسية في النظام السياسي ومن خلال هذه المشاركة يدلي الأفراد بأصواتهم في العملية الانتخابية.

أما فيما يخص العلاقة بين مفهوم الإصلاح السياسي والتحديث السياسي، هناك ترابط بين كِلا المفهومان لأنهما يهدفان إلى إحداث تحولات وتغيرات في الأنظمة

السياسية القائمة من خلال استخدام أدوات وأساليب تعمل بإيجاد نوع من التغيير والتحول في النظام السياسي الذي يمس جوهر المؤسسات من خلال اعتماد أسس ديمقراطية تقوم على الثقافة السياسية والمشاركة السياسية وتداول السلطة بطرق سلمية وبأسلوب ديمقراطي حديث (حازم، ٢٠١٨، ١٤).

وإن التحديث السياسي والإصلاح السياسي يقومان أيضاً بزيادة تطور واستمرارية النظام السياسي الديمقراطي من خلال اعتماد هيئات ومؤسسات تزيد من مشاركة المواطنين من خلال ممارسة حقوقهم وحرياتهم السياسية في النظام السياسي وهذا كلهُ يسهم في تفعيل المشاركة في عملية اتخاذ القرارات السياسية (عربي، ٢٠١٣، ٢٤٤).

إذاً أن عملية التحديث السياسي هي صورة من صور الإصلاح السياسي التي تعمل على بناء مجتمع متطور وعصري من خلال استخدام وسائل التطور العلمي والتقني والحث على زيادة وارتفاع نسبة المتعلمين فضلاً عن هذا العمل على تغير في مصادر السلطة الحاكمة من المصادر التقليدية إلى المصادر الديمقراطية المؤسسية.

ثانياً: التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المقاربة لمفهوم الإصلاح السياسي التي لها علاقة تفاعلية مع الإصلاح السياسي، إذ تعرف التنمية السياسية بأنها: "مفهوم يقوم على مجموعة من القواعد، فهناك القاعدة القانونية التي تشير إلى سيادة القانون على جميع مواطني الدولة، والقاعدة الاقتصادية والسياسية وتتمثل في تحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، وهناك قاعدة إدارية سياسية تتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في شتى الميادين وأخيراً قاعدة اجتماعية سياسية تتمثل بوجود مجتمع سياسي يتمتع بثقافة سياسية معينة" (العلوي، ٢٠١٤، ٢٦).

وكذلك إن مفهوم التنمية السياسية هي: "عملية متخصصة متفرعة من التنمية الشاملة، تستهدف تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمهُ ومؤسساتهُ وأنشطتهُ السياسية لإقامة نظام سياسي متمايز بنيوياً ومؤسسياً ومتخصص وظيفياً، وقادر وفاعل انجازياً، يمارس سياسة عقلانية أساسها المشاركة الشعبية في العملية السياسية

لبلوغ مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية" (مراد، ٢٠٠٩، ٣١).

لكي تحقق التنمية السياسية أهدافها لابد من توافر مجموعة من العوامل وهي تتمثل بالآتي(مراد، ٢٠٠٩، ٣١-٣٢):

أولاً: لابد للمؤسسات السياسية أن تتوافر لها القدرة الكافية بإنجاز سياستها وتنفيذ قراراتها وأهدافها وأن تكون بصيغة فاعلة ومؤثرة.

ثانياً: ضرورة توفير عنصر الاستقلالية للمؤسسات والبنى السياسية وتمايزها عن المؤسسات والبنى الاجتماعية بحيث يكون اختصاصها المجالات والوظائف السياسية فقط.

ثالثاً: أن تضمن مشاركة سياسية لجميع شرائح أفراد المجتمع لكي يكون لها الأولوية في قيام وبناء النظم السياسية من خلال اختيار مؤسسات وبرامج وسياسات وأهداف وأساليب النظم السياسية، ويكون أيضاً حق هذه الإرادة المجتمعية في مراقبة النظم والأشخاص والسياسات ومحاسبتهم وتخيرهم وهذا يكون بالاستناد إلى مبدأ المساواة الفعلية والقانونية بين المواطنين في الأدوار والواجبات والحقوق في إطار النظام السياسي.

رابعاً: اعتماد السياسة العقلانية التي تعمل بتحديد الإرادة والإنسانية الحرة والواعية لجميع أركان وأسس السياسية، ويكون ذلك وفقاً للسياقات المجتمعية ودون تدخل الأطراف الأخرى، وتكون هذه الإرادة لها القابلية للتعبير عن المصالح السياسية للمواطنين بصورة عامة ويكون هذا بعيداً عن الامتيازات الفئوية والقرابة الضيقة.

وفيما يخص العلاقة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، هناك علاقة ارتباطية ومتلازمة ومباشرة بين كِلا المفهومين، وذلك لأن الهدف واحد لكليهما، ويكمن هذا الهدف في إدخال تطورات وتعديلات لمؤسسات وبنى النظام السياسي من خلال طبيعة نظام الحكم فضلاً عن العلاقات الاجتماعية في النظام السياسي ضمن بيئتهِ المحيطة به، فضلاً عن ذلك أن جوهر ومضمون التنمية السياسية هي مقاربة للإصلاح السياسي من خلال تحسين وتطوير الأنظمة السياسية والعمل على زيادة

قدراتها وكفاءتها في مواجهة التغيرات المطلوبة التي تتعرض لها هذه الأنظمة (العبد، ٢٠١٤، ٤٠-٤١).

وإن الغاية من الإصلاح السياسي هو القيام بتحقيق التنمية السياسية التي تعمل ببناء المؤسسات السياسية فضلاً عن أنها تقوم بتوسيع المشاركة السياسية للجماهير وتنمية قدراتهم من خلال مواجهة المشاكل ووضع كل الإمكانيات لمواجهة الصعوبات والتحديات بأسلوب علمي وعملي، وهذا يتحقق بتوفير آليات دستورية وقانونية تلبي المتطلبات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين، وهذا يعزز مبدأ المواطنة لدى المواطنين إذ يكون الانتماء للنظام السياسي والدولة وليست الانتماءات الفرعية التي غالباً ما يكون للعشيرة والقبلية (الخلايلة، ٢٠١٢، ٢٧).

ويعد الإصلاح السياسي من أهم الخطوات والأدوات الأساسية لتحقيق برامج التنمية السياسية الشاملة وذلك من خلال ما يلي (عبدالقادر والمرتاجي، ٢٠٢١، ١١):

١. إن طبيعة عملية الإصلاح السياسي تكون دائماً مصحوبة بإنجاز التطورات الكلية والعامة في المجتمع وهذا يكون ضمن خطط التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة.
٢. إن الإصلاح السياسي هو نتيجة للجهد الثقافي والاجتماعي والإداري والسياسي، وجاءت التنمية السياسية من أجل تحقيق متغيرات سلوكية تكون مساعدة في ذلك.

يتبين من خلال ذلك أن الهدف من التنمية السياسية هو تحقيق الإصلاح السياسي من جوانب متعددة وذلك للوصول إلى نظم ديمقراطية تعددية تعمل بإشراك المواطنين في العملية السياسية عبر توسيع قاعدة المشاركة الدستورية الشعبية التي تعمل بترسيخ مبادئ الوطنية لدى المواطنين تجاه النظام السياسي.

ثالثاً: التحوّل الديمقراطي

يشكل مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي لها ارتباط وثيق بالإصلاح السياسي، إذ يعرف بأنهُ: "هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي "شمولي وتسلطي" إلى نظام ديمقراطي" (أحمد، ٢٠١٦، ٦)، "ويمر النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية إلى الديمقراطية" (عربي،

٢٠١٣، ٢٤٥). وقد بيّن "صموئيل هنتنغتون" معاني عدة للتحول الديمقراطي أهمها (هنتنغتون، ٢٠١٧، ٩٩):

أ. إن عملية التحول الديمقراطي لا تحتاج في كل الدول إلى عامل واحد وإنما تحتاج إلى عوامل عدة.

ب. تُعد عملية التحول الديمقراطي في الدول نتيجة لمجموعة من الأسباب.

ج. قد تختلف الدول فيما بينها من حيث الأسباب المؤدية إلى عملية التحول الديمقراطي.

د. إن التغيرات المسؤولة عن موجة التحول الديمقراطي قد تختلف عن أسباب الموجات الأخرى.

هـ.إن التغيرات المبدئية التي تصاحب النظام الحاكم خلال موجة عملية التحول الديمقراطي تختلف عن التغيرات اللاحقة التي تطرأ على النظام في ظل عملية التحول الديمقراطي.

ويعرف التحول الديمقراطي بأنه: "هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقل، وأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأقوى وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع" (الشامي، ٢٠٢٠، ١).

هناك مجموعة من مؤشرات التحول الديمقراطي منها (الوحيشي، ٢٠١٥، ٦١):

أولاً: القيام بوضع دستور بصيغة جديدة الهدف منه يلبي حقوق وطموحات أفراد الشعب.

ثانياً: العمل بتشكيل حكومة جديدة وذلك عن طريق انتخابات حقيقية نزيهة وحرة وهذا يرسخ من مبادئ التحول الديمقراطي، ويكون دون تدخل قوى خارجية تنازع صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثالثاً: لابد من وضع ترتيبات مؤسسية دستورية وقانونية بين الفاعلين السياسيين الرئيسين وهذا فيما يخص النظام السياسي الجديد.

رابعاً: ضرورة تأسيس منظمات المجتمع المدني فضلاً عن ظهور أحزاب سياسية ملزمة بالقانون.

خامساً: ضرورة توافر مبدأ الشفافية السياسية في المجتمع التي تقوم باحترام حقوق الإنسان والمتمثلة في صور عدة منها سيادة القانون واحترام حرية الإعلام والتعبير فضلاً عن حرية التظاهر والقيام بممارسة الشعائر الدينية.

وفيما يخص العلاقة بين مفهوم الإصلاح السياسي ومفهوم التحول الديمقراطي، علاقة طردية إذ يكون مفهوم التحول الديمقراطي هو الأقرب لمفهوم الإصلاح السياسي، ولإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من توافر ثلاثة مبادئ أساسية منها (اللوزي، ٢٠١٢، ٨٠-٨١):

١-المساواة:

يقصد بها أن كل المواطنين بصرف النظر عن الاختلاف بينهم فيما يخص الديانة أو المركز العائلي أو التعليم أو الجنسية فإنهم متساوون أمام القانون مع الآخرين هذا من الناحية السياسية، أما المساواة في مفهومها الاجتماعية تعني توافر الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تساعد وتمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الشخصية.

٢- الحرية:

هي الاهتمام والاحترام للحريات السياسية والمدنية للمواطنين ومن أهم الحريات السياسية هي حرية التعبير والرأي والتظاهر والاجتماع فضلاً عن الحريات المدنية كالحريات الشخصية والزواج وحرية التنقل.

٣- المشاركة:

يشير هذا المبدأ إلى أن القرار السياسي الذي تعتمد عليه الدولة هو نتيجة مناقشات وأفكار المواطنين الذين يكون لهم التأثير الكبير بهذا القرار السياسي، إذ يتم بناء هذا القرار على وفق مبادئ إنسانية وذلك من خلال المشاركة في السياسات والقرارات التي سوف يكون لها تأثير كبير في حقوق وواجبات المواطنين.

فضلا عن ذلك أن الإصلاح السياسي يكون أيضاً مقدمة للتحول الديمقراطي وذلك لأن الأخير يضم دائماً في مراحل التحول على إجراءات ومساعي وآليات إصلاحية، إذ تبدأ عملية التحول من إصلاحات سياسية جزئية تقوم بها السلطة الحاكمة وذلك نتيجة ضغوط قوى المعارضة وقوى خارجية، لكن هذه الإصلاحات السياسية تعمل على وصول قوى ديمقراطية إلى الحكم لتقود أيضاً مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمقراطي (عربي، ٢٠١٣، ٢٤٦).

وإن عملية التحول الديمقراطي هو أمر ضروري للإصلاح وذلك لأن إصلاح النظام السياسي بات أمراً ضرورياً من أجل بقاء واستمرارية وتطور وتقدم النظم الديمقراطية بصورة جديدة وهذا يتطلب توفير آليات قانونية ومؤسساتية مناسبة لإدارة الصراع السياسي وفق إطار النقاش السلمي من خلال التفاهم حول مجموعة من المبادئ الرئيسية (الشامي، ٢٠٢٠، ٣).

يتضح من ذلك أن التحول الديمقراطي يعني هو التحول من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، فضلاً عن ذلك يُعد مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الأساسية والمرتبطة بالإصلاح السياسي؛ لأن الغاية والهدف من التحول الديمقراطي هو تحقيق إصلاح النظام السياسي لجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية وفق آليات دستورية إصلاحية.

رابعاً: التغيير السياسي

يعد التغيير السياسي أيضاً من المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي إذ يعرف "التغيير من حال إلى حال آخر جديد بمعنى فن التحول من نقطة معلومة إلى نقطة معلومة أخرى فيؤخذ صورتين الأول بدلالة تغيير صورة الشيء ذاته والثانية أخذهُ باعتبار استبدال الشيء بغيره" (إدارة البحوث والدراسات، ٢٠١٦، ٣-٤) بالإضافة إلى ذلك يأتي التغيير بمعنى "الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو كل تغير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج" (عبدالكافي، ٢٠٠٨، ١١٦).

ويُعرف بأنه: "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف بما يعنيه كل ذلك من ممارسة التأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول" (حمدي، ٢٠١٩، ٢٣).

ويعرف أيضاً التغيير السياسي على أنه "الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي والتغيير السياسي قد يطلق عليه إصلاح وذلك لاعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع" (حازم، ٢٠١٨، ١٥).

ولكي يؤدي التغيير السياسي دورهُ في النظام السياسي لابد من توافر مجموعة من المرتكزات أهمها (إدارة البحوث والدراسات، ٢٠١٦، ٥-٦):

أولاً: لابد من إجراء تغيير في قوة ونفوذ بعض الأحزاب والحركات وجماعات المصالح وذلك لتحويل الأهداف الخاصة أو الحزبية من محيط الحزب إلى محيط الدولة.

ثانياً: العمل على تداول السلطات في الأوضاع الديمقراطية أما في حالة الأوضاع غير الديمقراطية كالانقلابات مثلاً يتم إعادة توزيع الأدوار تلقائياً بمعنى أن تقوم بتشكيل سلطة سياسية جديدة وفق منطلق القيادة الجديدة.

ثالثاً: يجب توافر عنصر الرأي العام أي ما يقصد به مجموعة من حقوق ومطالب المواطنين من النظام السياسي لكن هذه المطالب والحقوق لن تتحقق ما لم يتم تبنيها من قبل النظام السياسي.

رابعاً: حدوث مطالبات وضغوطات خارجية من قبل منظمات ودول وقد تتخذ هذه الضغوطات أشكال عدة منها اقتصادية وسياسية وعسكرية.

خامساً: القيام بعملية التحولات الخارجية في الوسط والمجال الدولي والإقليمي مما يعمل على إعادة صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدولة من خلال إطار التعامل مع المدخلات والمخرجات الجديدة في إطار السياسة الدولية.

وبهذا يمكن القول يوجد ترابطاً وثيقاً بين الإصلاح والتغيير السياسي؛ لأن الغاية من التغيير هو القضاء على الفساد والعمل على إزالة آثاره وبهذا يتحقق الإصلاح

المطلوب، فضلاً عن ذلك يُعد الإصلاح من أهم مرتكزات ومؤشرات التغير السياسي من خلال العمل على تطوير قوى جديدة تقوم بأدوار إيجابية تعمل بتفعيل عمليات التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا يكون مطابقاً لتعريف الإصلاح السياسي هو "تعديل وتغيير في نظام الحكم سواء كان جذرياً أم جزئياً ومحاربة مظاهر الفساد والضعف بوسائل مختلفة بحيث يحقق المقاصد الشرعية المرجوة"، هذا في حالة إذا كان التغيير السياسي يأخذ صورة إيجابية، لكن إذا كان التغير ذو صفة سلبية فإنه سوف يولد إصلاح سياسي سلبي وهذا يعمل على بروز ظاهرة الظلم والفساد واحتكار السلطة ومن ثم يتناقض مع حاجات ومتطلبات المجتمعات (حاكم، ٢٠١٩).

ويعد العنصر الأساسي للإصلاح السياسي هو التغيير السياسي؛ لأن الهدف من الأخير هو إحداث إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أي قيادة المجتمع نحو التطور والإصلاح والتقدم السياسي، فالتغير هنا هو سنّة طبيعية في الكون والإصلاح السياسي هو نتيجة حتمية لابد من القيام بها والدخول فيها من أجل تحقيق تغيير الوضع القائم بواقع أحسن وأفضل بصورة جيدة (حمدي، ٢٠١٩، ٢٨).

فالتغيير السياسي هو هدف أساسي من أهداف الإصلاح السياسي لتحقيق غاياته ومتطلباته وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تحقيق التغير المطلوب في السلوك والأداء السياسي للمؤسسات في النظام السياسي.

تناولنا في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي، إذ بين تعريف مفهوم الإصلاح السياسي في عدة نواحي وحسب منطلق كل فكرة واتجاه وكلها تصب في إصلاح النظام السياسي وفق أسس ومرتكزات شرعية وديمقراطية، فضلاً عن بيان أهم المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي وبيان العلاقة بين الإصلاح السياسي والمفاهيم المقاربة، إذ تتميز هذه العلاقة ذات تأثير إيجابي وطردي بينهما.

المبحث الثاني

فرص وتحديات الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠١٤

يُعد العراق من بين الدول التي تبنت فكرة الإصلاح السياسي بصورة خاصة بعد العام ٢٠٠٣ أي مرحلة انفراج وتحول ديمقراطي وعلى الرغم من المبادرات الإصلاحية التي اكتنفت النظام السياسي العراقي لكنه بحاجة ماسة إلى إصلاح سياسي فعلي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية فضلاً عن الاجتماعية وذلك بعد عام ٢٠١٤ إذ باتت فكرة الإصلاح السياسي ضرورة ملحة لجميع معالم النظام السياسي، وقسم هذا المبحث على مطلبين، تناول الأول فرص الإصلاح السياسي في العراق، في حين كشف الثاني تحديات الإصلاح السياسي في العراق.

المطلب الأول: فرص الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤

هناك مجموعة من الفرص المهمة والضرورية للإصلاح السياسي في العراق لتتجاوز والأزمات والتحديات التي يواجهها في الوقت الحاضر وهي كالآتي:

أولاً: دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥

يُعد الدستور القاعدة الأولى في تكوين الدولة وبناء نظام الحكم السياسي فيها ومأسسة السلطات فهو يعمل على إضفاء القواعد والقيم الحقوقية على كل ما هو سياسي ونتيجة لذلك يحقق فرص الإصلاح السياسي وكذلك يحقق التوازن بين سلطات الدولة المؤسساتية من خلال العمل على تقنين هذا التوازن وإعطائه صفة الشرعية التي تحدد مجالات اختصاصات السلطة فضلاً عن علاقة كل سلطة بالأخرى، إذن الدستور هو عبارة عن قواعد قانونية لفلسفة سياسية أو فكرة سياسية للسلطة الحاكمة (محمد، ٢٠١٣، ١٨٧-١٨٩).

وإن دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥[٢]، كُتِب في ظروف استثنائية وعلى الرغم من ذلك فقد تضمن هذا الدستور أفكاراً ديمقراطية وذلك من خلال النصوص الدستورية التي تؤكد على الحقوق والحريات وكذلك تبنيه النظام البرلماني القائم على احترام فكرة الفصل بين السلطات الثلاثة في الدولة (العيثاوي، ٢٠١٨، ٥٠)، إذ نصت المادة الأولى من الدستور "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة

مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" (دستور جمهورية العراق الدائم (د.ج.ع.د)، ٢٠٠٥، المادة (١)).

وبناءً على هذا يُعد الدستور من أهم وأول فرص الإصلاح السياسي في العراق؛ لأنه يعد القانون الأعلى والأسمى للدولة فضلاً عن كونه ذلك هو يعتبر أعلى وثيقة دستورية تقوم بسن القوانين الوطنية وهو يعمل على ضمان وحماية الحقوق والحريات لجميع أفراد المجتمع العراقي ويحدد أيضاً هوية الدولة ونوع النظام السياسي وشكل الحكم فيها، فضلاً عن ذلك يبين اختصاصات السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية كما يوضح العلاقة بين هذه السلطات الثلاث وكذلك يعمل على بيان العلاقة المتبادلة بين المواطنين والدولة من ناحية الواجبات والحقوق والحريات (الزويني، ٢٠١٨، ٩٠٦)، ولا يمكن أن يطلق على الدولة صفة الدستورية ما لم تتمسك بنصوص الدستور في جميع أعمالها (عمران، ٢٠١١، ١٩٨).

وان دستور جمهورية العراق الدائم يمتاز "بمبدأ سمو الدستور" وهو يُعد من الضمانات المهمة والأساسية للشرعية الدستورية وهذا ما نصت عليه المادة "١٣" "أولاً: عد هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق ويكون ملزماً في أنحائه كافة بدون استثناء، ثانياً: لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الأقاليم، أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه" (د.ج.ع.د، ٢٠٠٥، المواد (١، ٢)).

وان هذا الدستور كتب في ظروف وأحوال صعبة وتُعد في الوقت نفسه استثنائية لذا جاء بمواد أصبحت بعد ذلك وبالاً عليه، وهو يُعد شبه جامد يصعب التعديل إلا أن ذلك لا يعني أن تعديله مستحيل وخاصة إذا توافرت الإرادة السياسية الفعلية في التغيير والتعديل (الزويني، ٢٠١٨، ٩٠٦).

وإن مسألة التعديلات الدستورية هي من أفضل وأهم خطوات وفرص الإصلاح السياسي في العراق الذي يحتاجه البلد في الوقت الحاضر وذلك لأن بعض القوى السياسية تعتمد على ثغرات الدستور للتنصل من القيام بأعمالها وواجباتها تجاه الشعب

العراقي في مسائل عدة أهمها طبيعة النظام القانوني والسياسي والعملية السياسية ونتيجة لهذه المواد أدت إلى أزمات ومشكلات واحتجاجات وتظاهرات التي بدأت من العام ٢٠١٣ ومروراً باحتجاجات ٢٠١٤ وعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، ومن هذه المواد التي تتعلق بتشكيل الرئاسات الثلاث وعملية تأخير إقرار قانون الموازنة فضلاً عن تلكؤ وعجز في المشاريع التنموية وأن الخلل ليس فقط في الدستور ولكن أيضاً في الذين لا يحترموه ولا يطبقوه بصورة صحيحة (الميالي، ٢٠٢٢، ٢).

على القوى السياسية أن تقوم بإتباع ما يلي وذلك من أجل وضع حد لهذه الأزمة (الميالي، ٢٠٢٢، ٣):

أولاً: العمل على انجاز ملحق إضافي للدستور العراقي يحتوي على مجموعة من القواعد القانونية والدستورية وفقاً لقواعد تعديل الدستور النافذ بموجب المواد "١٢٦ و ١٤٢" (د.ج.ع.د، ٢٠٠٥، المواد (١٢٦، ١٤٢)، العيثاوي، ٢٠١٨، ٢٢٣-٢٢٧) الذي يعالج الغموض والإرباكات للمواد القابلة للتأويل ويعمل على اقتراح مرحلة سياسية جديدة تتضمن من خلالها الاستجابة لحقوق ومطالب واحتياجات مواطني الشعب العراقي.

ثانياً: تجاوز حسم كل المواد الدستورية الخلافية القابلة للتفسير والتأويل من خلال اللجوء إلى المحكمة الاتحادية لتفسيرها ولم تحصل القناعة السياسية حولها والعمل على عرض هذه التعديلات الواردة في الملحق وعرضها للاستفتاء وبذلك تستطيع تجاوز عقبة التعديلات الدستورية بدلاً من الدوران في الأزمة السياسية وعدم الخروج منها.

لهذا يتضح أن العنصر الأساسي من أجل بناء دولة مؤسسات ودولة قانون في العراق يجب أن يكون الدستور العراقي ذو صفة معيارية وليس وضعياً أي أن يسمو الوصف القانوني على الوصف السياسي، ويكتسب هذا الدستور معيارتهُ من خلال الاهتمام والاحترام الذي يجب أن تتحلى به الطبقة السياسية التي تضم الجماعات والقيادات والأحزاب والأفراد للنصوص الدستورية، فضلاً عن ذلك أن ثبات القواعد

الدستورية وتجاوزها للمتغيرات السياسية والاقتصادية وتتجاوزها لعوامل الضعف الاجتماعي والسياسي كل هذا يزيد من درجة معيارية الدستور (محمد، ٢٠١٣، ٣٠١).

ثانياً: النظام الانتخابي

يعد الانتخاب وسيلة أساسية للإصلاح السياسي وذلك لأنه يضمن للمواطنين حق المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي والتصويت عليه وحماية حريات وحقوق المواطنين وهي تكون بمثابة ضمانات قانونية ودستورية تقر "مبدأ سيادة الدولة"، لأن الدولة هي أساس ومصدر السلطات السيادية، فضلاً عن ذلك تؤكد النصوص القانونية أن نظام الحكم الديمقراطي يقوم بالأساس على مبدأ مهم وهو تداول السلطة التشريعية وفق انتخابات تأخذ بصورة دورية وقد هيّأ كل هذه البنى القانونية والدستورية للنظام السياسي في العراق وفق مبادئ ومرتكزات الديمقراطية للعملية الانتخابية، فضلاً عن ذلك تُعد العملية الانتخابية في العراق مؤشراً مهماً على التحول والتطور الديمقراطي وهي تعد أيضاً في الوقت نفسه وسيلة لحسم الصراعات والتناقضات القائمة، وتعمل بمحاسبة الذين يتولون السلطة بصورة دورية ومنظمة من أجل ضمان تقاسم السيطرة من الجهات المختصة وذلك يكون وفقاً للثقافة السائدة والقبول الشعبي، وهذا يوضح مدى التفاعل بين عملية بناء الدولة التي تقوم على أسس الشراكة والتعددية السياسية (خضير، ٢٠١٣، ١٩١)، وكل ذلك يكون استناداً إلى المادة "١٤" من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ الباب الثاني الفصل الأول "الحقوق المدنية والسياسية" التي تنص على "العراقيين جميعاً متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الدين والمذهب والقومية" (د.ج.ع.د، ٢٠٠٥، المادة (١٤)).

يقوم السلوك الانتخابي في العراق على عناصر عدة وهي (ب. حسن، د.ت):

- الإطار القانوني والتشريعي وهي تكون من اختصاص السلطة التشريعية "البرلمان".
- العمل على توفير البيئة الآمنة للعملية الانتخابية وهي وواجبات السلطة التنفيذية "الحكومة".

- توفير الجهاز التنفيذي والتي تعرف بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
- أطراف العملية الانتخابية التي تتمثل بالمرشحين والناخبين والأحزاب.
- لابد من توفير عنصر الرقابة وتقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الرقابة الداخلية والإقليمية والدولية.

ولهذا مرّ العراق بنظم انتخابية متعددة، وفيما يخص انتخابات عام ٢٠١٤ تم الاعتماد على "نظام الدوائر المتعددة والعمل بنظام القائمة المفتوحة مع الأخذ بنظام سانت ليغو[٣] المعدل" (قانون انتخابات مجلس النواب العراقي (ق.إ.م.ن)، ٢٠١٣).

وفي انتخابات عام ٢٠١٨ تم العمل بموجب "التمثيل النسبي المحسوب باستخدام أيضاً سانت ليغو المعدل مع اعتبار كل محافظة كدائرة انتخابية في ظل تصويت واحد غير قابل للتحويل" (سوادي، ٢٠١٨، ٥)، أما انتخابات عام ٢٠٢١ شهد العراق قبل انتخابات عام ٢٠٢١ موجة تظاهرات واحتجاجات ما يعرف بحراك أكتوبر "ثورة تشرين" عام ٢٠١٩ إذ أدت إلى استقالة "حكومة السيد عادل عبد المهدي" وكذلك إقرار البرلمان قانون انتخاب جديد "رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠" وتم تبني نظام الأغلبية بدل نظام النسبية التي كان يعتمد عليه في الانتخابات السابقة، إذ تم الاعتماد في انتخابات ٢٠٢١ "نظام الدوائر المتعددة والتشريع المستقل وقسّم العراق إلى ٨٣ دائرة انتخابية" (ق.إ.م.ن، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من كل هذه الأنظمة الانتخابية وأهميتها في الانتخابات العراقية، لكنها لم تعمل بضمان التمثيل الحقيقي والواسع لتنوع المجتمع العراقي بجميع أطيافه، من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن ذلك لم يلحظ استقراراً في النظام الانتخابي المعتمد عليه، وهذا أثّر كله بصورة سلبية على العملية السياسية في العراق (العيثاوي، ٢٠١٨، ٥٨-٥٩).

وهذا انعكس على الانتخابات العراقية التي امتدت بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ وصولاً إلى عام ٢٠٢١، إذ شكّلت سوء الإدارة والانجاز للسلطة التشريعية وذلك من خلال وضع قانون الانتخابات واختيار المفوضية العليا للانتخابات، والشكوك التي رافقت نزاهة العملية الانتخابية وأدى كل ذلك إلى حالة من التململ وفقدان ثقة المواطن

العراقي وهذا أثّر على انخفاض المشاركة السياسية في العملية الانتخابية بصورة ملحوظة، إذ يكمن وراء ذلك مجموعة من الأسباب أهمها عملية تكرار المرشحين في جميع الدورات الانتخابية، فضلاً عن عدم امتلاك الطبقة السياسية المتمثلة بالنخب السياسية مشروعاً يرسخ تجربة الحكم الديمقراطي وذلك للوصول إلى مرحلة النضوج الديمقراطي وفقدان الثقة بالحكومة العراقية وذلك لفشلها في إدارة الدولة وحل الأزمات، وانتشار الفساد الإداري والمالي وكذلك غياب الإرادة السياسية الفعلية الحقيقية للمواطن العراقي نتيجة لصياغة الكتل السياسية القوانين الانتخابية وفق مصالحها الخاصة (شطيب، ٢٠٢٠، ١٣٩-١٤٠).

لهذا أصبحت عملية اختيار الأفضل والأصلح مهمة معقدة وصعبة وذلك بالنسبة للناخبين في ظل السيطرة والتكالب على السلطة وعدم الاكتراث بهموم المواطنين وشيوع المال السياسي وفقدان القيمة الاجتماعية والسياسية للأحزاب والقوى السياسية وتراجع تأثيرها وقدراتها على توجيه الرأي العام، كل ذلك عمل على تدني مستويات المشاركة الانتخابية (الميالي، د.ت، ٢).

ونتيجة لذلك لكي يكون النظام الانتخابي فرصة من فرص الإصلاح السياسي في العراق في ظل الحراك الشعبي والمظاهرات التي عمّت محافظات العراق بسبب اليأس والإحباط من قبل القوى والنخب السياسية الحاكمة في العراق ومطالبة الشعب لحقوقه وحرياته، على صنّاع القرار السياسي أن يقوموا بما يلي (صديق و إسماعيل، ٢٠١٧، ١٢٠-١٢١):

١. لابد من القيام بتشريع قوانين انتخابية منصفة وعادلة تراعي فيها جميع الخصوصيات السياسية والجغرافية والاجتماعية للمواطنين.
٢. ضرورة وضع قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تمارس عليها بصورة مهنية وحرية ويضمن استقلاليتها في الوقت نفسه.
٣. العمل باحترام الإرادة الشعبية مما يجعل الدور الأساسي والأول للناخبين في تحديد السلطة الحاكمة وليس وفق الأعراف والتوافقات السياسية.

٤.توفير صلاحيات تزيد من فاعلية المشاركة السياسية وتضمن استمرارها وهذا يضفي الصفة القانونية للسلطة الحاكمة، ومن هذه الإصلاحات هي الإصلاحات الدستورية التي تعمل بتشكيل نظام انتخابي سليم وذلك لإعادة ثقة المواطن العراقي بطريقة تقسيم وتنظيم السلطة، لأن العملية السياسية في العراق تجري دائماً أو تأخذ صورة محاصصة أو توافقية وهذا حال تشكيل الحكومات العراقية بجميع الدورات الانتخابية.

٥.إن شرعية السلطة تقاس بدرجة ديمقراطيتها وفقاً لمستوى المشاركة السياسية في الانتخابات التي تعتمد على طبيعة ونوع النظام الانتخابي، وبذلك تكون الشرعية كاملة إذا شارك المواطنين إناثاً وذكوراً الذين يحق لهم التصويت في العملية الانتخابية وفقاً للقواعد القانونية والدستورية المنظمة للنظام الانتخابي.

ونتيجة لذلك يُعد النظام الانتخابي من الفرص المهمة للإصلاح السياسي في العراق؛ لأنه يضفي صفة الدستورية والشرعية والقانونية والديمقراطية على النظام السياسي وذلك من أجل اختيار الإصلاح والأمثل من النخب والقوى السياسية، ويتمثل أيضاً تأثير النظام الانتخابي في منظمة الحريات والحقوق التي تأخذ صور المشاركة السياسية في العملية الانتخابية من خلال "حق الانتخاب والتصويت" وصولاً إلى عملية صنع القرار السياسي.

ثالثاً: المصالحة الوطنية

امتازت الحياة السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٣ بشمولية "مذهبية وطائفية واقصائية" وتجاهل النظام السياسي العراقي بناء نظام ديمقراطي فعلي يقوم على أسس عدة منها حماية حقوق المواطنين وترسيخ دولة المواطنة والعدالة في المشاركة السياسية والحق في اختيار القوى والاتجاهات الفكرية والسياسية ضمن دولة ديمقراطية مدنية (آل سكوتي، ٢٠١٩، ٢).

وشهد العراق عام ٢٠١٤ سيطرة "تنظيم الدولة الإسلامية–داعش" على مناطق نفوذ واسعة، وما ولدته هذه الفترة من صعوبات وتحديات على مختلف المستويات

السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي واجهت العراق (مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦، ٣٥).

ونتيجة لذلك يعاني النظام السياسي في الوقت الحاضر من أزمة سياسية معقدة على مختلف الأصعدة وأدى هذا إلى شيوع ظاهرة الاضطرابات السياسية فضلاً عن تنامي ظاهرة التناقضات والصراعات السياسية وعدم تنفيذ الدولة لخطط التطور والتنمية والاعمار من أجل النهوض بالواقع العراقي المرير وهذا عمّق من أزمة شرعية النظام السياسي العراقي في الوقت الحاضر (الأعظمي، ٢٠٢٠، ٣-٤).

فالعراق اليوم بأمس الحاجة إلى المصالحة الوطنية لأنها تعتبر صيغة انقاذية وحل ستراتيجي أكيد، وذلك بهدف تعزيز الدوافع الوطنية، وتعلو فيها روح المواطنة والهوية الوطنية على الهويات الفرعية الأخرى، وهذا يتطلب بناء نظام ديمقراطي حقيقي يعمل على احترام وضمان حقوق وحريات المواطنين وفق الدستور والقانون وتحقيق المساواة بين الجميع (الشريف و الكعبي، ٢٠٢١، ٢).

وإن تاريخ المصالحة الوطنية في العراق يعود إلى عام ٢٠٠٦، ولكن من المبادرات الحكومية التي ظهرت بعد العام ٢٠١٤ منها وثيقة الإصلاح التي قام بوضعها "السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي لعام ٢٠١٦" تضمنت عدة نقاط تمس جميع نواحي الدولة العراقية من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكان منها "وثيقة المصالحة الوطنية التي وضحها أيضاً عام ٢٠١٦" وتتضمن المحاور الأتية:

١. "ضرورة تحقيق التوازن في الوظائف العامة في مفاصل الدولة من خلال تشريع قانون الهيئة العامة لضمان التوازن وتحقيق التوازن في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وتشكيل لجنة وزارية لتحقيق التوازن الوطني".
٢. "اعتماد مبدأ الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات وتشكيل حكومة وطنية جامعة تعمل بروح الفريق واعتماد المسؤولية التضامنية كل من موقعه، وبث روح السلم الأهلي من قبل الكتل السياسية والمضي باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية واستكمال متطلباتها بإصدار قانون العفو العام ومعالجة ملف العدالة والمسؤولية".

٣."العمل بإعادة اعمار المناطق التي تضررت جراء العمليات الإرهابية العسكرية والاهتمام بالنازحين وتوفير ملاذاً آمناً لهم لحين عودتهم" (ع. أ. عبدالله، ٢٠١٦، ٢١).

وكذلك مبادرة "رئيس الوزراء عادل عبد المهدي" لعام ٢٠١٩ إذ قام بإصدار أمر ينطوي على "تشكيل لجنة التعايش والسلم المجتمعي" ووضع لها العديد من المهمات وهي بالشكل الآتي (عادل عبدالمهدي يوجه بتشكيل لجنة التعايش السلمي "برئاسة جعفر الحسيني، د.ت):

١.العمل على متابعة الملف السياسي للمصالحة الوطنية والحوار مع الجهات السياسية.

٢.ضرورة القيام بالإجراءات والأنشطة التي لها علاقة بالمصالحة الوطنية بما يعزز التعايش والسلم المجتمعي.

٣.القيام بمتابعة عودة النازحين إلى ديارهم وحل جميع الإشكاليات الخدمية والعشائرية والأمنية التي تعيق ذلك.

٤.ضرورة إعادة الدور المغتصبة للعوائل التي هجّرت طائفياً.

٥.جعل المصالحة الوطنية عبارة عن مشروع اجتماعي يتبناه جميع فئات الجميع.

٦.ضرورة متابعة شؤون المواطنين العراقيين المتواجدين في الخارج والعمل على ترتيب عودتهم إلى داخل البلد بصورة طوعية.

٧.القيام بترسيخ ثقافة التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر والتنوع بكل أشكاله فضلاً عن احترام القانون ودعم كل القيم للتعايش السلمي.

٨.معالجة ملف الأقليات وضمان حقوقهم وفق القانون والدستور العراقي، بالإضافة إلى ملف العشائر وملف معالجة آثار الإرهاب في جميع المجالات.

ومبادرة رئيس الوزراء "السيد مصطفى الكاظمي لعام ٢٠٢١"، "مؤتمر الحوار الوطني انطلق بمشاركة معظم رجال الدين والمكونات وشيوخ العشائر وكذلك الشخصيات الأكاديمية والوطنية" وتضمن المؤتمر مجموعة من الأهداف التي تعمل

على تحقيق المصالحة الوطنية من أهمها (في يومها العالمي...المصالحة الوطنية في العراق إلى أين؟، د.ت):

أ. العمل باعتماد الدستور العراقي كوثيقة أساسية الذي وافق الجميع عليه كإطار عادل وحاكم.

ب. اعتماد الانتخابات الوسيلة الأساسية والمهمة للتعبير الديمقراطي.

ج.ضرورة أن تعمل جميع القوى السياسية داخل السلطة التشريعية والتنفيذية على ضمان ديمقراطية ونزاهة وحرية الانتخابات.

د. القيام بتعزيز جميع إمكانيات المؤسسات الاستخبارية والأمنية والعسكرية وتحديد مهامها وأدوارها ويكون التحريم بناءً على نصوص قانونية لجميع أنواع ومبررات حمل السلاح المنفلت خارج المؤسسات الرسمية.

هـ.العمل باحترام الاحتجاجات والتظاهرات السلمية؛ لأنه حق دستوري مكفول للجميع.

و. ضرورة الاهتمام واحترام التنوعات القومية والمذهبية والدينية في العراق، فضلاً عن منع وتحريم خطاب العنصرية والطائفية بقوانين صريحة وواضحة.

ويجعل المصالحة الوطنية فرصة من فرص الإصلاح السياسي في العراق وتكون أيضاً مثمرة وفاعلة في الوقت نفسه، يجب أن تقوم الحكومات العراقية بدور فعال من تحقيق المصالحة الوطنية وتكون بالشكل الأتي (جلبي، ٢٠١٤، ٤٧-٤٨؛ مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦، ٣٥-٣٦):

أولاً: ضرورة التعاون بين مؤسسات الدولة التي تشمل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

ثانياً: توافر عنصر الإرادة الحقيقية والجدية بغية تحويل المصالحة الوطنية من مجرد شعارات إلى قواعد وسلوك منظم وممنهج وهذا تصاحبهُ حملة توعوية وإعلامية لتحضير الرأي العام لقبول المصالحة الوطنية.

ثالثاً: لابد للسلطة السياسية أن تتمتع بعنصر الشرعية وذلك لممارسة التأثير على مختلف الجماهير عبر وسائلها الدستورية والقانونية المختلفة.

رابعاً: تحقيق العدالة الاجتماعية وهو عنصر ضروري من عناصر وأساسيات المصالحة الوطنية.

خامساً: تأسيس هوية وطنية لجميع أفراد المجتمع العراقي وهذا لا يقصد به تجاهل الهويات الفرعية الموجودة أو القضاء عليها، وإنما خلق هوية جماعية ينمي الشعور بالاهتمام المشترك الذي يعمل بتقليص المسافات والتحورات بين الهويات المذهبية والطائفية.

سادساً: التنازل عن جزء من الامتيازات والحقوق بشكل متبادل لتجاوز مرحلة الاستحقاقات والتشدد الطائفي والمذهبي والقومي.

سابعاً: لابد من توفير مقومات الكفاءة والمعرفة والمهارات وأن يتمتع القادة السياسيين بها، فضلاً عن العوامل المعنوية التي تتمثل بالالتزام بالقوانين والمساندة الجماهيرية.

ثامناً: نظام العقوبات التي تقوم السلطة باستخدامها أو تهدد باستخدامها من أجل المحافظة على الصالح العام في العراق.

إن المصالحة الوطنية في الوقت الحاضر تُعد علاجاً للأزمات السياسية التي يمر بها العراق حالياً؛ لأنها تعمل على تحقيق مصالح جميع فئات المجتمع في الوقت نفسه تقوم بالمحافظة على الحقوق والواجبات لأفراد المجتمع العراقي هذا إن كانت المصالحة الوطنية مبنية على قواعد ديمقراطية سليمة وعادلة.

رابعاً: النظام الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي تُعد من أهم مؤشرات الاستقرار في بناء الدولة؛ لأن العامل الاقتصادي هو الأساس الذي يمد السلطة السياسية بمقومات القوة والانسجام، كذلك يعد الاقتصاد مصدر تمويل لهيئات ومؤسسات وأجهزة الدولة بمختلفها، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات ومشاكل مجتمعية أو تهديدات خارجية وداخلية، والعراق على الرغم من أنه يمتاز بالكثير من الامتيازات والخيرات، إلا أنه بدأ يعاني من غموض وضبابية في مجاله الاقتصادي؛ لأنه لم يحدد وجهته الاقتصادية هو رأسمالية أو اشتراكية؟ (حسين، ٢٠١٨، ٤٨).

إن المتتبع للوضع الاقتصادي من عام ٢٠١٤ وإلى الآن، إذ عاني من أزمتين حادتين: الأولى بدخول جماعات ما تعرف "تنظيم الدولية الإسلامية–داعش" إلى بعض من محافظات العراق، والثانية هو انخفاض في أسعار النفط، وقد نتج عن هذه الأزمتين أثاراً واسعة على الاقتصاد منها تراجع وتيرة الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص، فضلاً عن تقييد الإنفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية، و عدم الاستقرار السياسي (البنك الدولي، ٢٠١٦، ٢).

لكن الاقتصاد العراقي بدأ نوعاً ما في التحسن ليسجل نمواً متوسطاً يقدر بـ "٧.٢%" في عام ٢٠١٦ وأن السبب في هذا التحسن هو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالقطاع النفطي، والزيادة الكبيرة في الإنتاج فضلاً عن الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ خطط صندوق النقد الدولي (البنك الدولي، ٢٠١٦، ٣).

وشهد العراق أيضاً تطور قطاع الاقتصاد بصورة تدريجية في عام ٢٠١٨، إذ يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة "٠.٦%" عام ٢٠١٨، نتيجة التحسن الملحوظ في الجانب الأمني وأيضاً ارتفاع أسعار النفط وهذا عكس اتجاه الانكماش الذي بلغ "١.٧%" عام ٢٠١٧، وارتفاع أيضاً القطاع غير النفطي إذ بلغ معدل النمو "٤%" وتلقي الاقتصاد العراقي دعم وذلك يفضل التوقيع على اتفاقيات تجارية عدة مع دول الجوار لإعادة اعمار المحافظات التي تعرضت إلى العمليات العسكرية. لكن في عام ٢٠١٩ عانى العراق أيضاً من انخفاض في أسعار النفط، وكذلك ارتفاع عجز الموازنة بنسبة "٥.٤%" من إجمالي الناتج المحلي، وصل إلى "٣%" خلال عامي ٢٠٢٠–٢٠٢١ بسبب "جائحة كورونا–كوفيد ١٩" وأيضاً عمل انخفاض أسعار النفط إلى قلة الواردات وهذا عمل كله إلى تحويل "رصيد المعاملات التجارية إلى عجز يتم تمويله من الاحتياجات الدولية" (البنك الدولي، ٢٠٢١، ٣–٤).

ولكن بعدما خرج العراق تدريجياً من الركود الاقتصادي الذي مرَّ به عام ٢٠٢٠ بسبب "جائحة كورونا–كوفيد ١٩" وأيضاً "صاحبها انخفاض في أسعار النفط وهناك توقعات بوصول نمو الاقتصاد العراقي بنسبة "٥.٤% في المتوسط سنوياً" بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣، لكن هناك مجموعة من التحديات تواجه النمو الكلي في

البلاد، أهمها الاعتماد الكبير على مصدر النفط يمكن أن يسبب الضرر بالدوافع المحلية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، فضلاً عن أوجه الجمود في الموازنة والتأخير في إقرارها، فضلاً عن التأخير في تشكيل الحكومة لعام ٢٠٢٢، وتحديات "الأمن الغذائي" وارتفاع في أسعار السلع الغذائية عالمياً، وظهور موجات الجفاف الشديد وعوامل تغير المناخ أدى كل هذا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في العراق (البنك الدولي، ٢٠٢١، ٥).

ومن العرض السابق للوضع الاقتصادي في العراق من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٢ يتبين أنه يعاني مجموعة من اختلالات وصعوبات عدة منها (حاكم، ٢٠٢١، ٣):

أولاً: إن الدولة لا تزال تمارس هيمنتها على عناصر الإنتاج من أهم هذه العناصر النفط بشكل كامل، فضلاً عن سيطرتها على الأرض تقارب نسبة "٨٠%" فضلاً عن الشركات العاملة وتمارس أيضاً دوراً كبيراً في القطاع المصرفي بنسبة لا تقل عن "٥٠%".

ثانياً: فقدان الرؤية الاقتصادية للدولة إذ تفتقر الدولة العراقية إلى عناصر التخطيط والإدارة لمواجهة الأزمات، إذ لا تزال الدولة تمارس الدور الرئيس في الاقتصاد وهذا يعني عدم تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي.

ثالثاً: انتشار ظاهرة الفساد، إذ يشكل العائق الأساسي أمام البناء الاقتصادي؛ لأن الفساد يشكل تكلفة إضافية يتحملها الاقتصاد العراقي دون مقابل، وهذا يؤدي إلى تحجيم دور المستثمر في الاقتصاد ويقلل أيضاً أرباح وكفاءة الإنتاج في العراق.

رابعاً: تشكل الاضطرابات الأمنية والسياسية عنصر آخر من عناصر الاخلال في البيئة الاستثمارية، فالعراق أصبح طارد للاستثمارات، وهذا حسب "مؤشر سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي إذ احتل العراق المرتبة ١٦٨ من ١٩٠ عام ٢٠١٨ و ١٧٢ عام ٢٠١٩".

خامساً: يمتاز العراق بأحادية اقتصاده الريعي، بمعنى أنه يعتمد بشكل كلي وكامل على النفط دون أن تكون هناك تنوعات في مصادر الاقتصاد العراقي (حسين، ٢٠١٨، ٤٨).

سادساً: غياب التشريعات الخاصة بالجانب الاقتصادي ومن أهم هذه القوانين هي "قانون توحيد الأجور بين القطاع العام والخاص، قانون البنى التحتية، قانون الضمان الاجتماعي".

ولكي يكون النظام الاقتصادي فرصة من فرص الإصلاح السياسي في العراق لابد من توفير مجموعة من المعالجات منها (آل طعمة، د.ت):

أولاً: يتوجب على الحكومة العراقية الحفاظ على سيادة البلد المالية والاقتصادية، من خلال إعداد وتدريب كادر متخصص من الخبراء على درجة عالية من الوطنية والخبرة في ميدان الاقتصاد وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب من خلال جولات التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وهذا يؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

ثانياً: لابد من التعاون والاستعانة بصندوق النقد الدولي في ميدان تأهيل وتدريب الكوادر المالية والاقتصادية، والاعتماد على انجاز التقارير والكشوفات المالية والموازنات العامة لإيقاف منافذ الإسراف والهدر المالي في البلد.

ثالثاً: ضرورة إشراك القطاع الخاص في الاقتصاد ويكون ذلك بشكل مراحل لكي تستجيب الدولة له بصورة تدريجية.

رابعاً: ضرورة القضاء ومحاربة ظاهرة الفساد؛ لأنه لا يمكن القيام بأي إصلاح اقتصادي حقيقي في العراق إلا بمعالجة هذه الظاهرة التي انتشرت في العراق، ومن المبادرات الحكومية في هذا المجال تشكيل "المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي قام بتأسيسه السيد رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي" في تشرين الثاني عام ٢٠١٥، وقد تعهد السيد "عادل عبد المهدي" بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢ باستمرار العمل بهذا المجلس، وهو اتخاذ الإجراءات الوقائية كافة وتوحيد عمل كل الجهات الحكومية في القضاء والتخفيف من آفة وآثار الفساد وحماية المال العام، فضلاً عن "مبادرة رئيس

الوزراء مصطفى الكاظمي" لعام ٢٠٢٢ ما تعرف "بالورقة البيضاء" وهي تُعد مخططاً ونموذجاً لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية في التصدي لمختلف أنواع الفساد المستشري في العراق.

خامساً: تشجيع الاستثمار في العراق من خلال البيئة الصالحة للاستثمار بحيث جعله بلداً جاذباً للاستثمارات وليس طارداً لهم وهذا مما يعزز في بناء اقتصاد عراقي قوي صورة حقيقية وفاعلة (حاكم، ٢٠٢١، ٥).

سادساً: معالجة مستويات ومؤشرات البطالة والفقر والتراجع والتهميش وذلك من خلال تطوير وتحسين مستويات العيش من تعليم وعمل وسكن وصحة وكفاية الدخل الفردي وهذا يحتاج إلى تحقيق المساواة والعدالة أمام القانون (عبدالله، ٢٠٢١، ١٥٧).

خامساً: النظام القضائي

نص الدستور العراقي على مبدأ استقلال القضاء، إذ نصت المادة "١٩" "القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون" (د.ج.ع.د، ٢٠٠٥، المادة (١٩))، "وتتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الإشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقاً للقانون" (د.ج.ع.د، ٢٠٠٥، المادة (١٨٩)).

لكن على الرغم من مبدأ استقلال القضاء كما هو موضح حسب المواد الدستورية المذكورة، التي تؤكد سمو السلطة القضائية، لكن في الواقع تمارس مجموعة من التدخلات من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية في عمل السلطة القضائية وتكون تابعة لهما.

أولاً: تدخل السلطة التشريعية في السلطة القضائية بأخذ صورتين تتمثل بما يأتي:

الصورة الأولى: فيما يخص المحكمة الاتحادية وهي أعلى سلطة قضائية في العراق أمر بتشكيلها القانون العادي الذي يصدر عن مجلس النواب، وهذا تُعد تدخلاً مباشراً من قبل السلطة التشريعية في تحديد أسلوب تشكيل المحكمة فضلاً عن اختيار

أعضائها وعزلهم ونتيجة لذلك تفقد المحكمة الاتحادية استقلالها وأيضاً طابعها المهني (عبدالله، ٢٠٢١، ١٥٦).

الصورة الثانية: تمارس السلطة التشريعية كامل هيمنتها على السلطة القضائية، ويكون هذا من خلال رفض الأغلبية من الأحزاب السياسية إحالة بعض الدرجات الخاصة التي تتمثل بالنواب والمسؤولين إلى القضاء وذلك لأنهم في الغالب يكونون مستفيدين من "الحصانة البرلمانية" وهناك الكثير من المسائل والقضايا رفعت بحق العديد من المسؤولين لكنها أغلقت ملفاتها تطبيقاً للمادة "١٣٦/ب" من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تنص "لا يجوز إحالة المتهم إلى المحاكمة في جريمة ارتكبت أثناء الوظيفة الرسمية أو بسببها، إلا بأمر من الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الأخرى" (ناهي وعلوان، ٢٠١٨، ١٢٦).

ثانياً: تدخّل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية، يكون تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية وهذا التداخل لا يكون بصورة علنية إذ غالباً ما يكون بشكل سري، ويأخذ أساليب مختلفة منها (العكيلي، د.ت):

١. إعطاء صفة الإلزامية للمحاكم بتحويل صور من الدعاوى المدنية والجنائية إلى وزارة العدل التي تقوم غالباً ضد شخصيات معينة.
٢. حرية وقدرة وزير العدل إرسال ونقل الدعاوي من محكمة إلى محكمة أخرى، وهذا عمل على جعل السلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية.

ولكي يكون النظام القضائي فرصة مهمة من فرص الإصلاح السياسي في العراق لا بد أن تتوافر مجموعة من القواعد الأساسية تتمثل بالآتي (ناهي وعلوان، ٢٠١٨، ١٦٤-١٦٥):

- العمل على فصل عمل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية التي عادة ما تتمثل بوزارة العدل ويتحقق ذلك عن طريق ربط كل ما يخص القضاة من ناحية "الأعضاء والتوقيع والنقل" بمجلس القضاء الأعلى، وضرورة أن يتشكل هذا المجلس بالانتخاب من القضاة أنفسهم.

- أن يتوافر للسلطة القضائية عنصر الحرية في ممارسة عملها وذلك من خلال جلب واستدعاء الأشخاص المسؤولين الذين يكون لهم صفة رسمية في الدولة لمحاسبتهم وسماع أقوالهم تجاه الاتهامات والقضايا التي تصدر بحقهم.
- إنهاء تدخل السياسيين في عمل القضاء.
- ضرورة توفير عنصر الأمن الشخصي للقضاة بممارسة أعمالهم.
- التأكيد على إصلاح البيئة القانونية والتي تعاني غالباً من نواقص في القوانين وهذا يعمل على توفير الأساس القانوني الصحيح والسليم للأحكام القضائية.
- تفعيل الرقابة القضائية على دستورية القوانين بهدف منع انتهاك الدستور، وإيقاف تجاوزه بقوانين قد لا تتلاءم معه.

المطلب الثاني: تحديات الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠١٤

واجهت عملية الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠١٤ مجموعة من التحديات التي كان لها الأثر السلبي والكبير في تأخير وعرقلة عملية الإصلاح السياسي، وتتمثل هذه التحديات بضعف الأداء الحكومي والمحاصصة السياسية، وظاهرة الفساد، وتردي الوضع الأمني، وأخيراً التدخلات الخارجية، وتوضح ذلك فيما يأتي:

أولاً: ضعف الأداء الحكومي السياسي

إن الأداء الحكومي يتوقف على درجة استقرار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى فعالية الجهاز الإداري ومدى فعالية مؤسساته وأجهزته وكفاءة الموظفين الإداريين ومدى استقلالهم من الضغوط السياسية (محمد، ٢٠١٣، ٢٨٣).

لكن على الخلاف من ذلك إن الأداء الحكومي العراقي يتميز بالضعف ودون المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنة والحريات العامة فما زالت مؤشرات سوق العمل تتميز بالارتفاع في معدلات البطالة وهذا يقابله ارتفاع في معدلات الأسعار وضعف وتردي الخدمات التي أصبحت الشغل الأساسي للمواطنين وجعلتهم مستعدين للتضحية بكل حرياتهم وحقوقهم ومواطنيهم مقابل الحصول على حقوق محدودة تمكنهم من العيش بشكل حر وكريم (محمد، ٢٠١٣، ٢٨٤).

إذ تُعد الصراع على السلطة في العراق صفة ملازمة لأزمة النظام السياسي، فضلاً عن عدم قدرته بضمان حقوق الإنسان والديمقراطية وضمان العدالة في توزيع الموارد والثروة، فضلاً عن عجزه عن تحقيق التداول السلمي للسلطة، أو اعتماده على سياسة طائفية اقصائية تتميز بهيمنة الأحزاب السياسية على السلطات، وهذا عمّق من أزمة بناء دولة المؤسسات، فضلاً عن انه عمّق من الأزمة السياسية التي عملت بنشر سياسة التهميش والإقصاء والطائفية وتمركز الصراع في النظام السياسي العراقي حول مواقع المسؤولية في الدولة، وكل هذا كان الهدف منه الهيمنة والاستحواذ وتعميق الشروخ الطائفية وليس لتحقيق الإصلاح السياسي، ودخل العراق بصورة فعلية في نفق الصراع على مراكز السلطة والنفوذ وليس الشراكة والتعاون السياسي (آل سكوتي، ٢٠١٩، ٥).

لقد رافق تشكيل الحكومات العراقية من عام ٢٠١٤ وحتى الآن مشكلات وأزمات منها ما يتعلق بالسياسة والصحة والاقتصاد والسؤال هنا هل هذه الحكومات كانت موفقة في مواجهة الأزمات ابتداءً من حكومة "السيد حيدر العبادي" ومروراً بحكومة السيد "عادل عبد المهدي" وحكومة "السيد مصطفى الكاظمي"؟

ومن هذه الأزمات أزمة النزوح، عجزت السلطات العراقية عن مواجهة أزمة التهجير والنزوح والتي نتجت بسبب سيطرة جماعات ما تعرف "تنظيم الدولة الإسلامية–داعش" الإرهابي على مساحات من العراق، وعانى العراقيين من موجات النزوح والتهجير التي وصلت حدتها من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ وآثار هذه الأزمة لا تزال مستمرة إلى الآن والذي اضطر بسببها "٣.٤" مليون من العراقيين على ترك منازلهم وأيضاً لا يزال أكثر من "٢.١" مليون شخص نازح وبحاجة إلى مساعدات إنسانية، فضلاً عن أن تقديم المساعدة في حالات الطوارئ للفئات الأشد ضعفاً لا تزال تتميز بمستويات ضعيفة ومتدنية (إحاطة الممثل الخاص للأمين العام في العراق السيد (يان كوبيش) في اجتماع مجلس الأمن الدولي ، ٢٠١٨).

وعملت حالات العنف والصراع السياسي والحروب على ارتفاع عدد الأرامل التي وصلت إلى "٢" مليون وعدد الأيتام من الأطفال لتصل إلى "٥.٦" مليون ويحتاج

"٨.٦" مليون إنسان للمساعدات الإنسانية وفق تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ والتي أشارت إلى عيش "٣.٥" مليون مواطن في المساكن العشوائية التي لا تتوفر فيها مقومات الحياة الأساسية (عاماً على احتلال العراق، الخراب بالأرقام ١٤، ٢٠١٨).

تأتي بعد ذلك أزمة الاحتجاجات والتظاهرات التي انطلقت من عام ٢٠١٤ وصولاً لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وإلى الآن، وكانت هذه الاحتجاجات تتضمن مجموعة من المطالب منها تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومواجهة انتهاكات السيادة والرفض العام لمستويات الفساد المستشري، ومواجهة ارتفاع البطالة والفقر المستشري بين فئة الشباب التي وصلت في عام ٢٠٢١ "٢٠.٥ و٢٧.٥" على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢١).

وكانت استجابة الحكومات لمطالب هذه الاحتجاجات متواضعة وضعيفة وهذا كان دليل على استمرار هذه الاحتجاجات والمظاهرات بسبب السخط الشعبي لعدم تحقيق المطالب.

ورافق ذلك أيضاً ظهور أزمة صحية تتمثل بأزمة "كورونا-كوفيد ١٩" عملت هذه الأزمة على التقليل من المظاهرات والاحتجاجات لكنها لم تنهيها، إذ شهدت هذه الأزمة ارتفاعاً في الإصابات إذ وصلت في آخر إحصائية نشرتها وزارة الصحة في ٢٦ يونيو لعام ٢٠٢١ إلى "٤١١٩٣" من حيث عدد الإصابات و"١٥٥٩" عدد الوفيات، مع اكتظاظ المستشفيات فضلاً عن لجوء الحكومات إلى العزل المناطقي، إذ كشفت هذه الأزمة عن عجز القطاع الصحي عن مواجهة هذه الأزمة بسبب نقص التمويل فضلاً عن سوء الخدمات، مما يؤدي إلى حالة طوارئ وطنية، أظهرت هذه الأزمة عجز الحكومة وضعفها من الناحية الإدارية في مواجهة أزمة "كوفيد ١٩" (ثجيل، ٢٠٢٠، ٨-٩).

فضلاً عن ظهور الأزمة الاقتصادية الحادة في يناير وفبراير عام ٢٠٢٠، إذ وصلت إيرادات النفط نحو ٦ مليارات دولا لكل شهر، لكنها انخفضت بنسبة "٨٠%" ووصلت إلى "مليار دولار" لكل شهر، بسبب انخفاض أسعار النفط فضلاً عن

تخفيض حصة العراق السوقية من تصدير النفط حسب اتفاق أوبك، وأن العراق معروف بأنه بلد ريعي يعتمد أكثر من "٩٠%" على الإيرادات النفطية، إذ واجهت حكومة "مصطفى الكاظمي" تحديات وصعوبات كبيرة في مقدمتها كيفية الإيفاء بالالتزامات المالية فضلاً عن ضعف قدرتها بتسديد رواتب القطاع العام وأخيراً عجزها أيضاً عن توفير الخدمات الأساسية للشعب (حكومة الكاظمي في العراق، التحديات وفرص النجاح، ٢٠٢٠).

وقد ولّد سوء الأداء الحكومي إلى مجموعة من السلبيات منها (ص. إ. خضير، ٢٠١٩، ١٩-٢٠):

١. أظهرت هذه الأزمات ضعف مستوى المؤسسة السياسية، وهي تقف عائقاً أمام الإصلاح السياسي وسبب هذا الضعف هو بروز "ظاهرة الشخصانية" أي ما يعرف الانفراد بالقرار السياسي فضلاً عن سيطرة السلطة السياسية على نتائجه وآلياته على الرغم من وجود المؤسسات البرلمانية والتي من المفروض أن يكون لها الدور الكبير في وضع التشريعات القانونية.
٢. كذلك تردي وضعف الإنجاز للعمل الحكومي في المجمل، لكن هناك بعض الاستثناءات الايجابية فهي تُعد على أنها انجاز قطاعي وفردي مؤقت ومحدود في ظل استمرار غياب حكومات ذات صفة تدبيرية شرعية متكاملة ورشيدة ومهتمة للشأن العام وهذا ينعكس على مستوى الخدمات العامة وتقوية المؤسسات.
٣. بروز ظاهرة التصارع والتكالب على السلطة وتزايد ظاهرة تأسيس التحالفات والأحزاب الموسمية والمؤقتة التي تظهر وقت الانتخابات، وما تتصف به هذه الأحزاب المؤقتة وحتى الدائمة منها من شعارات وبرامج مستنسخة ومكررة أفقدتها مقومات المصداقية والاقتدار والتحفيز والثقة مما عزز فرص مقاطعة الانتخابات.
٤. عدم استقطاب وتبني النخب الوطنية المستقلة والكفوءة التي يمكن أن تصل إلى المؤسسات السياسية ومواقع السلطة.
٥. عدم توفر الإرادة السياسة الكاملة للإصلاح السياسي، أو إجراء تغيير في مرتكزات النظام السياسي وهو ما تحاول السلطة القيام به؛ لأن عملية الإصلاح السياسي

سوف تصطدم بمصالحها الاقتصادية والسياسية بصورة عامة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمخصصات والرواتب والامتيازات والخدمات التي يتمتع بها أصحاب السلطة فضلاً عن ما يتمتع بعض أفرادها من امتيازات تعطيهم الأولوية في تولي المناصب السياسية العليا.

ثانياً: المحاصصة السياسية

إن سياسة المحاصصة التي أفرزتها الديمقراطية التوافقية تقوم على مبدأ أساسي هو اقتسام مؤسسات الدولة بين القوى العراقية المتنافسة بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى عام ٢٠١٤ ونتيجة لصراع الهوية تم تأسيس أجهزة الدولة وفقاً لأسس طائفية تبدأ من "مجلس الحكم الانتقالي وصولاً إلى بقية مؤسسات الدولة"، وهذا ما تم تطبيقه في الرئاسات الثلاث "رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان" (محمد، ٢٠١٣، ٣١٤). وهذه الصفة أصبحت ملازمة في مؤسسات الدولة العراقية كافة من عام ٢٠١٤ وما تلاه.

وإن الديمقراطية التوافقية قامت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ على أساس الأغلبية المجتمعية وليس الأغلبية السياسية، بمعنى أن المجتمع العراقي يقوم على أساس الطائفية والعرقية والإثنية، وإن الأحزاب السياسية قامت على هذا الأساس وهي أحزاب طائفية وعرقية، وهذا يعني أن الولاء يكون للطائفة وليس للوطن وهذا عمل بتفتيت اللحمة الوطنية، فضلاً عن ذلك أن الديمقراطية التوافقية تعترف بالواقع الراهن والحالي الذي يقوم على أساس المحاصصة الطائفية وهذا أدى إلى القضاء على القيم الديمقراطية والوطنية (العيثاوي، ٢٠١٨، ١٣٦).

وقد أثر نظام المحاصصة على المؤسسات السياسية التي تتمثل بالآتي:

أولاً: السلطة التشريعية

انعكس على عمل السلطة التشريعية في أداء دورها الرقابي وتدخلها في عمل السلطة التنفيذية وعدم إدراكها لمبدأ الفصل بين السلطات، وقد ولّد هذا عملية ضغط قصوى على السلطة التنفيذية ضمن مفهوم المحاصصة ويكون الهدف منها هو تحقيق المصالح الحزبية والفئوية، وقد أفقد البرلمان قدرته بممارسة الرقابة على الأداء

الحكومي فيما يخص بسحب الثقة من بعض الوزراء، وقد عمل ذلك بتشريع البرلمان لقوانين تتعارض مع الدستور العراقي وأيضاً تتعارض مع التوزيع العادل للموارد والمصلحة العليا للدولة وخير دليل على ذلك قانون الموازنة (مركز حوكمة للسياسات العامة، ٢٠٢٠، ٥٤).

ثانياً: السلطة التنفيذية

إن الحكومات العراقية المتعاقبة والحالية تأسست في ظل بنية سياسة مضطربة تقوم على أساس المحاصصة التي تُعد أساس وجوهر النظام السياسي العراقي وتفاعلاته، ويكون ذلك من خلال اقتسام السلطة وفق أسس عرقية وطائفية، وهذا يتطلب التقارب والتفاهم بين النخب الحاكمة من خلال اقتسام السلطة، وهذا جعل النظام يخضع لعملية إعادة دوران النخب والقوى السياسية نفسها، بطبيعة الحال ولّد نظام اوتقراطي أقرب منه إلى النظام الديمقراطي وعلى الرغم من وجود المبادئ والقواعد الديمقراطية التي يقوم عليها النظام السياسي العراقي، ؛ لهذا شَابْ أغلب الحكومات المتعاقبة الضعف وتدني قدراتها على تلبية الخدمات والاحتياجات الأساسية للشعب العراقي (بكر، ٢٠٢٢، ١٦٣).

ثالثاً: السلطة القضائية

كان تأثير المحاصصة على السلطة القضائية من خلال تعطيل دور السلطة القضائية في أداء عملها خاصة "الادعاء العام فضلاً عن تداخل اختصاصاته مع هيئات أخرى كهيئة النزاهة، فضلاً عن نشوء الخلافات في المحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الأعلى في المنظومة القضائية مما ولّد بينهما نزاعات وإشكاليات وتقاطعات قانونية أثرت على مركزها القانوني وذلك بسبب الثغرات الكثيرة في التنظيم القانوني والدستوري للسلطة القضائية وهيئاتها (مركز حوكمة للسياسات العامة، ٢٠١٨، ٧١). وولّد من ذلك آثاراً عديدة منها تراجع وضعف القانون فضلاً عن ذلك اهتزاز وفقدان ثقة المواطنين بالسلطة القضائية وجعلهم يلجأون إلى الهويات الفرعية الأخرى مثل القبلية والعشيرة لتوفير الحماية لهم (ثجيل، ٢٠٢٠، ٨).

ولهذا تُعد نظام المحاصصة الطائفية–السياسية هي إحدى صفات النظام السياسي العراقي منذ العام ٢٠٠٣ وإلى الآن وإن استمرار اعتماد هذا النظام على هذا الشكل يهدد البناء المحتمل للدولة العراقية التي تقوم على أساس نظام المؤسسات ونظام الكفاءة في إدارة الدولة، ولم يكتفِ نظام المحاصصة الطائفية إلى التقسيم الحزبي بل قامت بزرع هذا النظام داخل بنية المجتمع العراقي من اجل مصالح معينة من قبل طرف معين تجاه الطرف الآخر، وهي أخطر مشكلة تواجه بناء الدولة، وهذا يعمل على عدم تحقيق الإدارة الفعلية للدولة والهدف الثاني هو تفكيك الدولة (العيثاوي، ٢٠١٨، ١٣٨).

وهي أصبحت من سمات النظام السياسي العراقي وبدلاً من بناء نظام ديمقراطي يقوم بحماية الحقوق وترسيخ دولة المواطن، ظهرت المحاصصة الطائفية وهي أصبحت من أخطر التحديات التي تواجهها الدولة العراقية وتكون عائقاً كبيراً في تحقيق الإصلاح السياسي (الأعظمي، ٢٠٢٠، ٦).

وهذا كان لهُ انعكاس على فقدان الثقة بين أطراف العملية السياسية وقد ولّد هذا حالة من عدم الاستقرار السياسي في العلاقة بين الأحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة منها الطائفية أو القومية داخل الدولة العراقية (الصباغ، ٢٠١٩، ٤٨).

وأن المحاصصة الطائفية لها أثر كبير في عملية الإصلاح السياسي تتمثل بالآتي (ح. حسن، ٢٠١٦، ٨):

أ- أعاق نظام المحاصصة الطائفية والعرقية بناء نظام سياسي عراقي سواء على المستوى التنفيذي والتشريعي.

ب- أصبح اهتمام الطبقة السياسية حصرياً بشؤون الحكم والسلطة وإهمالها عمداً مسألة بناء الدولة.

ت- إن النهج التوافقي والمحاصصاتي عمل على إنشاء حكومات غير فعالة وهذا عمّق الفجوة بين المجتمع والطبقة السياسية.

ث- شيوع فكرة عنصر المكونات "العرقية والمذهبية والطائفية" على حساب مبدأ المواطنة، حتى أصبحت الدولة العراقية عبارة عن تجميع مكونات لا يجمع بينها

رابط الانتماء إلى مشروع وطني واحد أو بناء الدولة الحضارية، فأصبحت الدولة العراقية دولة مكونات.

ج- تم بناء أجهزة الدولة على مبدأ الانتماء والولاء للأحزاب القومية أو الطائفية وليس على أساس النزاهة والكفاءة والمواطنة الأمر الذي شكّل عقبة أمام الدولة العراقية.

وتأسيساً على ما تقدم فإن مشروع المحاصصة في حقيقة الأمر هو منهج لتعميق الخلافات وتقسيم البلاد بدلاً من وحدتها، وإذا لم يتم معالجة هذا الأمر سوف يؤدي إلى تفكيك الوطن والدولة وهي بهذا يكون نقيض دولة المؤسسات التي تقوم على أساس الاستقرار والقيم الدستورية والقانونية (محمد، ٢٠١٣، ٣٨٤).

ثالثاً: الفساد

يعد الفساد بمختلف أنواعه من التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق عملية الإصلاح السياسي في العراق.

إذ يعد الفساد الإداري والمالي من أبرز الإشكاليات الذي يعاني منه النظام السياسي العراقي من عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى عام ٢٠١٤ واستمرت هذه الظاهرة في مؤسسات الدولة كافة إلى الآن، إذ تذهب المبالغ المالية الكبيرة "المليارات من الدولارات" إلى مجموعة من المتنفذين والفاسدين حسب ما تؤكده تقارير منظمة الشفافية الدولية (السهيل، د.ت، ١)، فضلاً عن الفساد السياسي الذي هو أخطر أنواع الفساد الذي يواجه العراق وهو نتاج من الفساد الإداري والمالي، وهو يشمل فساد الطبقة الحاكمة من سياسيين ومسؤولين حكوميين ومن أشكاله هو إساءة استخدام السلطة من قبل النخب الحاكمة لتحقيق أهداف معينة منها "الاختلاس والمحسوبية والرشوة والمحاباة" (الدليمي، ٢٠١٢، ٨٦)؛ لهذا تُعد الفساد العائق الأكبر في بناء الدولة وهذا ويسبب حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي تواجه العراق فضلاً عن تشويه سمعة البلاد في الأوساط الأقليمية والدولية" (فرج، د.ت).

وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، فقد احتل العراق حسب مؤشر الفساد العالمي المرتبة "١٦٩" لعام ٢٠١٧ ووصل إلى مرتبة "١٦٨" في عام ٢٠١٨، أما فيما يخص عام ٢٠٢٠ وصل إلى مرتبة "١٦٠" ومرتبة "١٥٧" في عام ٢٠٢١، وقد

أشار التقرير إلى أن العراق يعد من أسوأ الدول أداءً في مؤشر الفساد العالمي (خريسان، ٢٠٢٢، ٩).

وهناك مجموعة من العقبات تقف عائق في القضاء على الفساد في العراق بمختلف أنواعه تتمثل بالآتي (السهيل، د.ت، ٣):

١. الاستفادة الكبيرة للقادة السياسيين والجهات المتنفذة من النشاط المالي الضخم والكبير.
٢. عملت غياب أجهزة وآليات الرقابة لرصد حالات الفساد ومؤشراته.
٣. إن نظام المحاصصة كان له الدور الكبير في تفشي الفساد بشكل كبير في العراق إذ باتت أغلب الوظائف الرفيعة في العراق تدار باسم المحاصصة ولم يقتصر الحال عليها فقط بل شمل أيضاً المناصب الرفيعة التي خصصت لجهات وأحزاب سياسية معينة، وهذا كله عمل على استشراء ظاهرة الفساد في العراق.

لهذا كانت دوافع الاحتجاجات والتظاهرات التي قامت من عام ٢٠١٤ وصولاً إلى عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ وإلى الآن منها انتشار الفساد بشكل كبير في مؤسسات وهياكل الدولة وانعدام العدالة في توزيع الثروات فضلاً عن الانهيار الكبير في الاقتصاد العراقي وفقدان الثقة بالنخب السياسية بصورة كلية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د.ت).

وفيما يخص آثار الفساد فهي كثيرة وذات تأثير كبير في النظام السياسي العراقي من أهمها (الحكيم، ٢٠١٨، ٤٥؛ دودج ومنصور، ٢٠٢١، ٩–١٣):

- تأثير الفساد في شرعية النظام السياسي فضلاً عن زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.
- تدمير البنى التحتية وعجز الدولة العراقية عن إعادة اعمار البنى اللازمة للتنمية الاقتصادية والسياسية.
- إضعاف دور الدولة القيادي والقضاء على جميع أشكال الحوكمة الرشيدة.

- تفكيك مؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية الرئيسية وهذا عمل على ارتفاع أعمال العنف والإرهاب وعمل كل هذا بإضعاف المؤسسات وغياب آليات المسائلة والرقابة.
- وضع المصالح الخاصة التي تتمثل بالمصالح الطائفية والشخصية وانتشارها في جميع أجهزة الدولة ويكون على حساب المصالح العامة أي مصالح الشعب.
- انتشار حالة الصراعات والخلافات بين الجهات المتنفذة حسب تعارض مصالحهم، لهذا يُعد الفساد عنفاً موجهاً ضد المجتمع ومؤسساته.

يُعد العراق من أكثر الدول استشراءً وتبرز ظاهرة الفساد وانتشاره في جميع مؤسسات وأجهزة الدولة الحساسة، وهذا كان له تأثير كبير في تحقيق عملية الإصلاح السياسي في العراق.

وتأسيساً لما تقدم أصبح الفساد في العراق طريقة ممنهجة من قبل النظام السياسي القائم الذي يعمل على تقاسم السلطة على أسس المحاصصة الطائفية، وهذا يعمل على تعيين موظفين في أجهزة ومؤسسات الدولة على أساس العلاقات الشخصية والولاءات والمحسوبية، وليس على أساس الكفاءة والمقدرة العلمية ومن ثم فإن هذه المؤسسات لا تستخدم آليات المسائلة والرقابة لرصد ظواهر الفساد في أجهزة الدولة من قبل أصحاب النفوذ والمناصب وهذا يعني زيادة القيود على ممارسة الحريات العامة ومنظمات المجتمع المدني التي تريد أن تمارس دورها في رصد ظواهر الفساد في الدولة، كما أن الدولة غير المستقرة أمنياً تظهر فيها حالات الفساد والعراق أحد هذه النماذج (خريسان، ٢٠٢٢، ٩).

رابعاً: تردي الوضع الأمني

يواجه العراق في الجانب الأمني تهديدات عدة منها العنف والإرهاب فضلاً عن انعدام الشعور بالأمن، وما شهده العراق خاصةً بعد دخول جماعات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابية إلى بعض محافظات العراق عام ٢٠١٤ وما ولد من

تبعيات عديدة على مختلف جوانب الحياة، إذ يُعد التحدي الأمني من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات العراقية من عام ٢٠١٤ وحتى الآن، الذي له علاقة فردية بالاستحقاقات الاقتصادية والسياسية، وذلك لابد كبح جماح المجموعات المسلحة لأن البعض يتحدى وينافس سلطة الدولة؛ لأنها أصبحت تمتلك القوة العسكرية التي تمكنها من حرية التأثير والفعل والحركة في المجال السياسي (بكر، ٢٠٢٢، ١٦٥).

وتعد هذه الجماعات أساس للفراغ السياسي والانفلات الأمني، الذي يعمل على انهيار النظام السياسي، والذي بدأت تملؤه هذه الجماعات غير النظامية والتي عملت على تحويل الخلافات الدينية إلى أهداف ومصالح سياسية وذلك لأن هذه الجماعات تمتلك سيطرة وقدرة على التأثير في الواقع السياسي (ناهي وعلوان، ٢٠١٨، ١٥٦).

فضلاً عن ذلك ساهمت هذه الجماعات في تقليص وتقويض قدرة الحكومة في الحكم ومزاحمتها في اختصاصها وهذا ولّد إضعاف جهود الحكومة التي تسعى إلى خلق مناخ محلي آمن ومستقر يكون مختلف عن المناخ الدولي الفوضوي.

ولهذا فإن السيطرة على العنف المسلح يكون من اختصاص أجهزة الحكومة النظامية حصرياً، لهذا فإن التدخل في اختصاص الحكومة وأجهزتها النظامية يعمل على خلق مناخ سياسي غير آمن وفوضوي، فضلاً عن أنه يعيق من خطوات ومساعي الحكومة في حصر أجهزة الأمن وذلك من أجل توفير الأمن والسلام للجميع (باسم، د.ت).

وأسهم تردي الوضع الأمني إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي وهذا ولّد شعور لدى المواطن العراقي بعدم المصداقية والثقة في عمل الأجهزة الأمنية الحكومية فضلاً عن شيوع حالة من الفساد الإداري والمالي والسياسي في أغلب أجهزة الدولة، وهذا كله ساعد على ازدياد تشكيل التكتلات والتحالفات وقامت على أساس سياسي هش وضعيف، لا تعتمد على برنامج سياسي شرعي وقوي في الوقت نفسه، مما أوجد صدى لها في الاصطفاف الطائفي وهذا يكون على حساب الانتماء والهوية الوطنية، إذ شكّل تردي الوضع الأمني عائقاً كبيراً أمام بناء الدولة العراقية وعملية الإصلاح السياسي فيها (العيثاوي، ٢٠١٨، ١٤٥).

إذ شكّلت ظاهرة العنف السياسي في العراق التي تُعد هي أيضاً ظاهرة أمنية ذات صفة وأسباب سياسية أي أن ما يحرك الصراع المسلح والعنف في العراق هي عوامل سياسية ترتبط بصورة رئيسة بتوزيع الثروة والسلطة بين التيارات والقوى السياسية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها، فإن توفير عنصر الاستقرار بين القوى السياسية يعني استقرار الوضع الأمني(العيثاوي، ٢٠١٨، ١٤٥).

لهذا فإن استقرار الوضع الأمني في العراق يعتمد حسب ما تقدم على التوافقات بين القوى السياسية العراقية فكلما تقاربت هذه المصالح السياسية بين القوى ازدادت درجة الاستقرار السياسي والأمني في العراق، وكلما اختلفت المصالح بين هذه القوى قلت درجة الاستقرار الأمني.

لهذا يتطلب من الحكومات العراقية توحيد قوى الأمن فضلاً عن زيادة سلطتها بصورة كلية عليها، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار السياسي وذلك لأن العراق يشمل وحدات عدة شبه عسكرية تعمل على إضعاف الدولة العراقية (ناهي وعلوان، ٢٠١٨، ١٥٦).

ونتيجة لأهمية عنصر الأمن في المجتمع العراقي يُعد تحقيقه واستدامته من أهم العناصر الأساسية في تحقيق عملية الإصلاح السياسي، فانعدام الأمن يعمل على خلق حالة من عدم الاستقرار الأمني ولذلك لا تزال الدولة العراقية تعاني من أنواع متعددة من التهديد العنفي والأمني، ومن أجل تجاوز ذلك والعمل على تحقيق الإصلاح السياسي لابد من بناء أجهزة ومؤسسات أمنية ذات قدرة حرفية عالية للقيام بالدور الكبير في تحقيق الأمن في الدولة (خريسان، ٢٠١٨، ١٤٧).

لهذا يُعد بناء الأمن وتعزيزه من أهم الأدوات الأساسية والمهمة في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق ويؤدي هذا إلى تحقيق عملية الإصلاح السياسي.

خامساً: التدخلات الخارجية

تعد التدخلات الخارجية تحدياً آخر من التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في العراق.

إن التدخلات الخارجية تُعد بمثابة المأزق والمعضلة التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في العراق، إذ باتت المكانة والدور الذي يؤديه العامل الخارجي في تحقيق

التسويات والتوافقات بين أطراف العملية السياسية في العراق، فالاختلاف بين هذه القوى السياسية سمحت ودفعت دول الجوار الانخراط في الملفات العراقية وتحقيق الأهداف والمكاسب السياسية للدول الخارجية في بلد مثل العراق لكونه ساحة خصبة للصراعات الإقليمية والدولية وهذا يكون على حساب شعب وأرض العراق (الأعظمي، ٢٠٢٠، ٦).

وقد أخذت هذه التدخلات نوعين هما:

أولاً: التدخلات الإقليمية

تشمل هذه التدخلات بدول الجوار الإقليمي العربية وغير العربية للعراق، وكان لها أثر كبير في عرقلة عملية الإصلاح السياسي وإضعافها، وذلك بسبب كثرة الصراعات والتدخلات الإقليمية، فضلاً عن الصراعات الداخلية بين التيارات السياسية والتي غالباً ما تتجه وتتحرك ضمن أجندات خارجية أدت إلى تحقيق أهداف معينة منها إضعاف التنمية المجتمعية على مختلف الأصعدة، وعرقلة وإرباك العمل السياسي، فضلاً عن انتشار ظاهرة الطائفية والقومية والعرقية داخل المجال السياسي العراقي، وهدم القيم الإنسانية والأخلاقية للشعب (داؤد، ٢٠١٣، ٣٤٨).

ولذلك اتجهت دول الجوار إلى اعتماد وسائل مختلفة لتحقيق هذه الأهداف، وكان هذا الدعم يأخذ صورتين: الأولى عسكري أي تقديم الدعم اللوجستي والعسكري للجماعات المسلحة، والصورة الثانية يكون الدعم عن طريق وسائل الاتصال عن طريق نشر المواد الفكرية التي تبث روح الطائفية والانقسام داخل المجتمع العراقي وهذا كله عمل على إضعاف عملية الإصلاح السياسي في العراق وتأخيرها (حسين، ٢٠١٨، ٥٠).

والسبب في جعل هذه التدخلات الخارجية عامل تهديد لأمن واستقرار العراق لأن هذه الدول غير ديمقراطية من الناحية الفعلية والواقعية لكن ظاهرياً تُعد ديمقراطية تريد عدم إنجاح العملية الديمقراطية في العراق والذي يسعى العراق جاهداً من أجل تطبيقها ظاهرياً وواقعياً، لذلك تسعى هذه الدول بمختلف أساليبها وأدواتها تهديد عملية الإصلاح السياسي في العراق.

ثانياً: التدخلات الدولية

من أهم هذه التدخلات الدولية تتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ تُعد تلكؤ العملية السياسية في العراق وتوقفها وفشلها في بعض الأحيان ليس فقط بسبب السياسات الحكومية الداخلية أو الفشل في التعاون والتكاتف مع الشركاء السياسيين وإنما أيضاً في توقف دعم الإدارة الأمريكية للعملية الديمقراطية التي جاءت بها للعراق، بدلاً من العمل على تعزيز مرتكزات ومبادئ الديمقراطية، إذ عملت بتحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية فقط (العيثاوي، ٢٠١٨، ٢٢٣).

فضلاً عن ذلك استخدمت الإدارة الأمريكية العراق كورقة ضغط للتقارب أو التعارض مع الخصوميين الإقليميين، وهذا ما جعل العراق عبارة عن ساحة معركة مادية وسياسية لتصفية الحسابات بينهم إذ كلما ازدادت الخصومة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع خصومها أضعف الحكومات العراقية (الصباغ، ٢٠١٩، ٤٤).

إذ أثرت سياستها بشكل سلبي على العراق وهذا ما يؤثر على درجة استقراره الداخلي والخارجي ويزيد من حدة الاضطرابات السياسية وهذا له انعكاس كبير على عملية الإصلاح السياسي في العراق.

تناولنا في هذا المبحث أهم الفرص والتحديات للإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤ إذ تُعد الفرص بمثابة قواعد وأسس ومرتكزات التي يجب على النظام السياسي الاعتماد عليها لتحقيق عملية الإصلاح السياسي، أما فيما يخص التحديات فكانت أيضاً بمثابة عوائق للإصلاح السياسي وما كان لها آثار سلبية على النظام السياسي العراقي واستقراره وثباته.

الخاتمة:

إن مفهوم الإصلاح السياسي يعد من المرتكزات الأساسية التي تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي فضلاً عن زيادة قدرة المؤسسات السياسية في أداء وظائفها بشكل كامل وصحيح، فضلاً عن ذلك أن الإصلاح السياسي هو مفهوم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من المفاهيم منها التحديث السياسي والتنمية السياسية والتغير السياسي والتحول الديمقراطي، إذ ترتبط بينهم علاقة طردية وتأثير متبادل بين مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم المقاربة له.

وإن النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى عام ٢٠١٤ وحتى الآن عانى مجموعة من الأزمات والعوائق، إذ كان الإصلاح السياسي مطلب استراتيجي وضرورة فعلية تفرضها المعطيات ولتجاوز مظاهر الفشل وذلك من أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي وتفعيل قدرة المؤسسات على ممارسة دورها وعملها في المجال السياسي.

وتتمثل فرص الإصلاح السياسي في العراق من أجل تجاوز ضعف العملية السياسية، من أهم هذه الفرص تتمثل بالدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ الذي تضمن الحقوق والحريات ويبين قواعد ممارسة السلطات الرسمية وغير الرسمية في أداء عملها، وبناء الثقافة الوطنية التي تقوم بتوحيد الهوية الوطنية ومبدأ التعايش السلمي، والاهتمام بعملية المصالحة الوطنية؛ لأنها تُعد الحل الأمثل وفعاليتها في الواقع العراقي والاعتماد على النظام الانتخابي من خلال إصلاحه وتعديله، والنظام الاقتصادي الذي يعتمد على تقوية ودعم الاقتصاد العراقي وتنوع مصادره، وأخيراً النظام القضائي الذي يعد من أهم الفرص لإصلاح الوضع الراهن في النظام السياسي العراقي.

ولكن هناك مجموعة من التحديات التي عانت منها العملية السياسية العراقية وتتمثل بضعف أداء المؤسسات الحكومية، ونظام المحاصصة الطائفي الذي يعد من أبرز المشاكل التي واجهت النظام السياسي، وانتشارِ ظاهرة الفساد في هياكل ومؤسسات الدولة وما لهُ من آثار خطيرة في بنية النظام السياسي العراقي، فضلاً عن التدخلات الخارجية كل هذه تعد تحديات تواجه عملية الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٤ وحتى الآن.

لهذا كان على القادة والكتل السياسية الأخذ بعملية الإصلاح السياسي الحقيقي من خلال وضع الآليات التي تجعل فرص الإصلاح على أرض الواقع ويأخذ صورة فعلية، وكذلك العمل يتجاوز التحديات وعوائق الإصلاح السياسي، ويكون الهدف منهُ بناء نظام سياسي دستوري قائم على أسس ومبادئ تضمن الحقوق والحريات والخدمات لجميع المواطنين.

الاستنتاجات:

هناك مجموعة من الاستنتاجات تواصل إليها الباحث ومنها:

١. إن عملية الإصلاح السياسي أصبحت ضرورة أساسية لبناء نظام سياسي آمن ومستقر للمجتمع العراقي وذلك يكون على أساس تطبيق فكرة الإصلاح السياسي على أرض الواقع والالتزام بها.
٢. أهمية تعزيز شرعية النظام السياسي العراقي ومعالجة ما أصابه بسبب الأزمات وذلك يكون عن طريق تعزيز عملية الإصلاح السياسي وفرصها وآلياتها، وهذا مما يسهل بناء مؤسسات سياسية إيجابية وفاعلة تضمن توفير الحقوق والخدمات والحريات لأفراد المجتمع العراقي لكافة.
٣. تعد عملية الإصلاح السياسي في العراق ضرورة وطنية لتجاوز التحديات والعوائق وذلك من خلال تعزيز العملية الدستورية والديمقراطية والمشاركة السياسية التي تعزز مكانة ودور الفرد في عملية صنع القرار السياسي ومحاربة جميع أنواع الفساد والتردي الأمني والتدخلات الخارجية.

التوصيات:

١. العمل على تعزيز الإصلاح السياسي للوصول إلى الاستقرار السياسي في العراق
٢. التأكيد على توفير شروط ومرتكزات الإصلاح السياسي في العراق التي منها بناء ثقافة وطنية سياسية، واحترام وتطبيق الدستور فضلاً عن احترام القانون وتطبيقه في جميع مؤسسات الدولة.
٣. أهمية توفير مؤسسات سياسية قادرة على إدارة عملية الإصلاح السياسي في العراق والانتقال بهذه العملية من الناحية النظرية إلى الممارسة السياسية الفعلية، ويكون هذا بتقوية هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها على الشخوص والزعامات.
٤. يجب أن تدار عملية الإصلاح السياسي في العراق من قبل نخب ثقافية تؤمن بعملية الإصلاح السياسي وتجسده في صورة برامج واستراتيجيات عمل وطنية فعلية لمعالجة الواقع العراقي.
٥. ضرورة تفعيل المشاركة السياسية لجميع المواطنين وزيادة التوعية للمجتمع بأهمية عملية الإصلاح السياسي في العراق.

الهوامش

(١) أيهم هاني حياصات، دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ١٩٨٩-٢٠١٢"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٢٢.

(٢) تم الاستفتاء على دستورية جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ في ٣١ كانون الثاني عام ٢٠٠٥، وذلك من أجل إضفاء الشرعية على العملية السياسية الدستورية، وقد احتوى هذا الدستور على (١٤٤ مادة) قسمت على ستة أبواب موزعة بدورها إلى فصول تتناول المواد الدستورية التي تنظم الحياة الدستورية والسياسية في العراق (خالد، ٢٠١٥، ٣٢٧-٣٨٤).

(٣) نظام سانت ليغو هي طريقة ابتكرت عام ١٩١٠ من قبل العالم النرويجي "سانت لاغو" وقد طبقت صورتها الأولى في النرويج والسويد عام ١٩٥١، لضمان تمثيل الكتل الانتخابية الصغيرة وتعتمد على قسمة وإجمالي الأصوات الذي تحصل عليه كل قائمة أو كتلة على أرقام فردية صحيحة (١ و٣ و٥ و٧ و٩ و١١) وبعد إجراء القسمة يتم تخصيص المقعد الأول لأكبر رقم من حصيلة القسمة، وثاني مقعد لثاني أكبر رقم من حصيلة القسمة وهكذا، حتى انتهاء توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة (الشكراوي، ٢٠١٣، ١١-١٤).

المصادر والمراجع

١٤ عاماً على احتلال العراق، الخراب بالأرقام *14 Years Since the Iraq Occupation, The Devastation in Numbers*. (٩، نيسان، ٢٠١٨).

آل سكوتي، غ. ف. ح. (٢٠١٩). *الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية Political Failure In Iraq and Its Relationship to The Constitutional Structure Imbalance*. المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية.

آل طعمة، ح. ح. (د.ت). *خطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق رؤية من الخارج The Economic Reform Steps in Iraq, A Vision from The Outside*. مركز الدراسات الإستراتيجية: http://www.kerbqlacess.uokerballa.edu.ia

أحمد، إ. (٢٠١٦). *قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي The Democracy Theory Readings and Democratization*. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.

إحاطة الممثل الخاص للأمين العام في العراق السيد (يان كوبيش) في اجتماع مجلس الأمن الدولي Briefing of the Special Representative of The Secretary-General for Iraq, Mr. (Jan Kubis) At the Meeting of The UN Security Council. (٢٠١٨).

إدارة البحوث والدراسات. (٢٠١٦). *قراءات نظرية التغير السياسي–المفهوم والأبعاد، دراسات سياسية The Political Change Theory Readings Concept and Dimensions, Political Studies*. المعهد المصري.

ابن منظور، ج. ا. ا. (١٤١٤). *لسان العرب Lissan Al-Arab* (ط ٣). دار صادر.

الأعظمي، ز. ع. (٢٠٢٠). أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد ٢٠٠٣ The Political System Crisis in Post-2003 Iraq. *مجلة أورسام، ١٥٥*.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٢). تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations. *في برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي*.

البنك الدولي. (٢٠١٦). *الآفاق الاقتصادية ربيع ٢٠١٦ Economic Outlook Spring 2016*.

http://www.albankaldawali.org

البنك الدولي. (٢٠٢١). *الآفاق الاقتصادية ٢٠٢١ Economic Prospects 2021*.
http://www.albankaldawli.org

الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٢١). مسح ورصد تقويم الفقر في العراق Survey And Monitoring of Poverty Assessment in Iraq. *جمهورية العراق، وزارة التخطيط*.

الحكيم، ح. ت. (٢٠١٨). خمسة عشر عاماً على الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق: فشل التحول الديمقراطي المفروض من الخارج Fifteen Years Since the US Invasion and Occupation of Iraq: The Failure of The Democratic Transition Imposed from Abroad. *مجلة الديمقراطية، ٧١*.

الخلايلة، هـ. س. ح. (٢٠١٢). *أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩-٢٠١٢) The Political Reform Impact on The Participation Process in The Hashemite Kingdom of Jordan (1999-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الشرق.

الدليمي، ح. ع. ح. (٢٠١٢). المشروع الديمقراطي العراقي (الواقع والطموح) دراسة نقدية The Iraqi Democratic Project (Reality and Ambition) Critical Study. *مجلة قضايا سياسية، ٢٥ –٢٧*.

الزويني، ب. ح. ص. (٢٠١٨). الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ بين التحديات وفرص التعديل: (الباب الثالث الفصل الأول والفصل الثاني) أنموذجاً The Iraqi Constitution in Force for The Year 2005 Between Challenges and Amendment Opportunities: (Section Three, Chapter One and Chapter Two) As a Model. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ١١ (٣٦)*.

السهيل، أ. (د.ت). *الفساد المالي في العراق، معضلة مستمرة وحلول غائبة Financial Corruption in Iraq, An Ongoing Dilemma and Absent Solutions*.
http://www.independentarabia.com

الشامي، ح. (٢٠٢٠). ما العلاقة بين الديمقراطية والتحول الديمقراطي؟ What Is the Relationship Between Democracy and Democratization? *مجلة الحوار المتمدن*.

الشريف، ج. ع.، و الكعبي، ح. م. (٢٠٢١). *العراق المصالحة الوطنية Iraq National Reconciliation*.

الشكراوي، ع. هـ. ح. (٢٠١٣). *طريقة سانت لاغو في توزيع المقاعد بانتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣ Sainte Laque Method of Distributing Seats in the*

2013 Provincial Council Elections. جامعة بابل/ كلية القانون.

الصباغ، ع. (٢٠١٩). العملية السياسية العراقية في ظل حكومة عادل عبدالمهدي The Iraqi Political Process Under the Government of Adel Abdul Mahdi. *مجلة رؤية تركية*، ٤ (٨).

العبد، ش. (٢٠١٤). *الإصلاح السياسي في الجزائر (٢٠٠٨-٢٠١٣) Political Reform in Algeria (2008-2013)*، *رسالة ماجستير غير منشورة*.

العكيلي، ح. (د.ت). *استقلال القضاء The Judiciary Independence*.

http://www.iraqia.iq/riew

العلوي، ي. (٢٠١٤). *معجم المصطلحات السياسية Dictionary of political terms*. معهد البحرين للتنمية السياسية.

العيثاوي، و. ح. ع. (٢٠١٨). ، *التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ Modernization And Stability in The Iraqi Political System After 2003*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

اللوزي، م. ع. (٢٠١٢). *دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية The National Assembly Role in Political Reform in Light of The Democratic Transition in The Hashemite Kingdom of Jordan*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الشرق الأوسط.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (د.ت). *احتجاجات العراق بين مطالب وعنف السلطة Iraq Protests Between the Demands and The Authority Violence*.

http://www.alaraby-co-uk.cdc.amproject.org

الميالي، أ. ع. (د.ت). *الإصلاح السياسي في العراق معوقات وحلول Political Reform in Iraq Obstacles and Solutions*.

http://www.amp.annabaa-org.cdn.a.mpproject.org

الميالي، أ. ع. (٢٠٢٢). *تعديل الدستور الخطوة الأولى نحو الإصلاح السياسي في العراق The Constitution Amending Is the First Step Towards Political Reform in Iraq*.

http://www.annabaa.org

الوحيشي، ع. م. م. (٢٠١٥). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي A Theoretical Study in Democratization. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، ١ (٢).

باسم، ح. (د.ت). *الاستقرار الأمني في العراق في ضوء مفهوم "المعضلة الأمنية Security "Stability in Iraq in The Concept Light of "The Security Dilemma"*.
http://www.academia.edu

بكر، م. م. ع. (٢٠٢٢). الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق Political Sectarianism and The State Effectiveness Challenges in Iraq. *مجلة دراسات*، ٢٣ (٢).

ثجيل، ع. ع. (٢٠٢٠). *تقرير السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص Policy and Security in Iraq Report: Challenges and Opportunities*. مؤسسة فريدريك.

جلبي، ف. ج. (٢٠١٤). *المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ National Reconciliation in Iraq, A Political Study on The Situation in Iraq After 2003*. مركز دراسات السلام وحل النزاعات.

حازم، ز. (٢٠١٨). *التحديات الاقتصادية للإصلاح في المملكة العربية السعودية (٢٠١٠-٢٠١٧) Economic Challenges of Reform in Saudi Arabia (2010-2017)*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

حازم، ص. ح. (٢٠١٢). *الإصلاحات الدستورية في الدول العربية ١٩٩١-٢٠٠٧ Constitutional Reforms in The Arab Countries 1991-2007*. دار الحامد للنشر والتوزيع.

حاكم، ع. (٢١ كانون الأول ٢٠١٩). *محددات ومقومات التغير السياسي في العراق Determinants And Components of Political Change in Iraq*.
http://www.info.fcdrs.com

حاكم، ع. (١٢ كانون الثاني٢٠٢١). *الإصلاح الاقتصادي في العراق، الاختلالات الأسباب والحلول Economic Reform in Iraq, Imbalances, Causes and Solutions* .
http://www.fcdrs.com

حسن، ب. (د.ت). *قوانين الانتخابات العراقية ترشيح فردي لأول مرة وحصته للمرأة أساس تقسيم الدوائر Iraqi Election Laws Are an Individual Nomination for The First Time, And Its Quota for Women Is the Basis for Dividing Districts*.
http://www.asharq.com

حسن، ح. (٢٠١٦). *الإصلاح في ظل صراع سياسي أزمة التغيير الحكومي Reform In*

Light of The Political Conflict, The Crisis of Government Change. تقارير مركز الجزيرة للدراسات.

حسين، س. إ. (٢٠١٨). ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ The Political Instability Phenomenon in Iraq after 2003. *مجلة بحوث إقليمية*، ١.

حكومة الكاظمي في العراق، التحديات وفرص النجاح Al-Kazemi's Government in Iraq, Challenges and Success Opportunities. (٢٧ أيار ٢٠٢٠). مركز الإمارات للسياسات.

http://www.bit.ly/2AajHws

حمدي، ع. س. (٢٠١٩). *إشكالية التغير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة The Political Change Problem in The Arab Region in Light of The New Transformations*، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

حميد، خ. د. (٢٠١٢). التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي Modernization and Political Reform in the Arab World. *مجلة مدار الآداب*، ١ (٤).

خالد، ح.ح. (٢٠١٥). *مبادئ القانون الدستورية وتطور النظام السياسي في العراق Constitutional Law Principles and The Political System Evolution in Iraq*. دار السنهوري.

خريسان، ب. ع. (٢٠١٨). بناء السلام: دارسة في آليات بناء السلام في العراق Peacebuilding: A Study of Peacebuilding Mechanisms in Iraq. *مجلة قضايا سياسية*، ٥٢.

خريسان، ب. ع. (٢٠٢٢). *العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي، ٢٠٢١ Iraq In the Highest Corruption Perceptions Index, 2021*. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

خضير، ص. إ. (٢٠١٩). *الحوكمة والإصلاح السياسي في العراق Governance And Political Reform in Iraq*. مركز أضواء للدراسات.

خضير، م. أ. (٢٠١٣). النظام الانتخابي في العراق قضايا وإشكاليات (دراسة تحليلية) The Electoral System in Iraq Issues and Problems (Analytical Study).

مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ٢ (٢٠).

داؤد، أ. ف. ج. (٢٠١٣). مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق دراسة تحليلية في التحديات وآفاقها المستقبلية **The Political and Democratic Process Future in Iraq Is an Analytical Study of The Challenges and Its Future Prospects**. *مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، ٤ (٢٦).

دستور جمهورية العراق الدائم (د.ج.ع.د)، The Permanent Iraq republic Constitution of Iraq، (٢٠٠٥).

دودج، ت.، و منصور، ر. (٢٠٢١). *الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق Corruption Under the Political Umbrella and Reform Obstacles in Iraq*. برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سلامة، م. ت. ب.، و دراركة، م. ي. (٢٠١٧). أثر الإصلاح الاقتصادي في الإصلاح السياسي: الأردن أنموذجاً (٢٠٠٢-٢٠١٥) **The Economic Reform Impact on the Political Reform: Jordan as a Model (2002-2015)**. *مجلة المنارة*، ٢٣ (٣).

سوادي، ن. ع. (٢٠١٨). *نظرة تاريخية في الانتخابات البرلمانية العراقية (١٩٢٠-٢٠١٨) A Historical Look at The Iraqi Parliamentary Elections (1920-2018)*. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

شطيب، م. ص. (٢٠٢٠). ظاهرة العزوف في الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨ (العراق أنموذجاً) **The Abstention Phenomenon in The Elections in The Arab Countries In 2018 (Iraq as a Model)**. *مجلة دراسات إقليمية*، ١٤ (٤٥): https://regs.mosuljournals.com/article_165703.html

صديق، ف. م.، وإسماعيل، ك. ا. (٢٠١٧). دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية (العراق نموذجاً) (دراسة تحليلية-مقارنة) **The Parliamentary Electoral System Role in Achieving the Principle of The Political Authority Legitimacy (Iraq as a Model) (Analytical-Comparative Stu**. *المجلة العلمية لجامعة جيهان*، ٢٠.

عادل عبدالمهدي يوجه بتشكيل لجنة التعايش السلمي "برئاسة جعفر الحسيني" Adel Abed-Al-Mahdy Directs to Formation a Peaceful Coexistence Committee, Headed by Jaafar Al-Husseini. (د.ت). http://www.skypressiq.net

عبدالقادر، د.، والمرتاجي، س. م. (٢٠٢١). *الإصلاح السياسي كآلية لتحقيق التنمية في*

الجزائر: ٢٠٠٠-٢٠١٩ Political Reform as A Mechanism for Achieving Development in Algeria: 2000-2019، *رسالة ماجستير غير منشورة*.

عبدالكافي، إ. ع. (٢٠٠٨). *الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية والإستراتيجية The Easy Encyclopedia of Political and Strategic Terms*. دار العربي للنشر والتوزيع.

عبدالله، ب. ص. (٢٠٢١). الإصلاح السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٨ Political Reform in Iraq After 2018. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، ٢٣.

عبدالله، ع. أ. (٢٠١٦). *الإصلاحات السياسية في العراق...ورقة تقويمية Political Reforms in Iraq... An Evaluation Paper*. مؤسسة فريدريش إيبرت.

عبدالمجيد، ع. ع. (٢٠١٩). *الإصلاح بين الواقع والعوائق دراسة قرآنية موضوعية Reconciliation Between Reality and Obstacles, An Objective Quranic Study*. الجامعة العراقية.

عربي، م. ب. (٢٠١٣). محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي An Attempt to Root the Political Reform Concept. *مجلة السياسة والقانون*، ٩.

عمران، ع. س. (٢٠١١). السلطة المختصة باقتراح تعديل دستور العراق لعام ٢٠٠٥ The Competent Authority to Propose Amending the Iraqi Constitution of 2005. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية*، ٣ (١).

فرج، م. (د.ت). *الفساد السياسي في العراق آثاره وسبل مواجهته Political Corruption in Iraq, Its Effects and Ways to Confront It*.

http://www.amazon.com

في يومها العالمي...المصالحة الوطنية في العراق إلى أين؟ On Its International Day... National Reconciliation in Iraq, Where To? (د.ت).

http://www.irfaasawtat.com.cdn.amppkrolect.org

قانون انتخابات مجلس النواب العراقي (ق.إ.م.ن) Iraqi Parliament Elections Law، الرقم (٤٥)، (٢٠١٣).

قانون انتخابات مجلس النواب العراقي (ق.إ.م.ن) Iraqi Parliament Elections Law، الرقم (٩)، (٢٠٢٠).

كيالي، ع.، و رئيس، م. (١٩٨٥). *الموسوعة السياسية الجزء الأول Political Encyclopedia Part One* (ط ٢). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مجمع اللغة العربية. *Arabic Language Institute* (د.ت). دار الدعوة.

محمد، و. س. (٢٠١٣). *مؤسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة (دراسة حالة العراق) The Authority Institution and Nation-State Building (Iraq Case Study)*. الأكاديميون للنشر والتوزيع.

مراد، ع. ع. (٢٠٠٩). *المجتمع المدني والديمقراطية Civil Society and Democracy*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

مركز البيان للدراسات والتخطيط. (٢٠١٦). *المصالحة الوطنية في العراق "دراسة مقارنة" National Reconciliation in Iraq "A Comparative Study"*.

مركز حوكمة للسياسات العامة. (٢٠١٨). *مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨ ديمقراطية متأرجحة Governance Index for Democratic Transition in Iraq 2017-2018 A Swing Democracy*. دار قناديل.

مركز حوكمة للسياسات العامة. (٢٠٢٠). *المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٨-٢٠١٩ ديمقراطية راكدة The National Index for Democratic Transition in Iraq 2018-2019 Stagnant Democracy*. الهاشمي للكتاب الجامعي.

ناهي، أ. ع.، وعلوان، ع. م. (٢٠١٨). الإصلاح السياسي في العراق قراءة في أهم التحديات الداخلية Political Reform in Iraq, A Reading of The Most Important Internal Challenges. *مجلة قضايا سياسية، ٥٤*.

هنتنغتون، ص. (١٩٦٩). *المرحلة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين The Third Stage, the Democratic Transition in The Late Twentieth Century*. (ع. علوي (مترجم)). دار الصباح.

هنتنغتون، ص. (١٩٩٢). *صِدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي The Clash of Civilizations Remaking the World Order*. (ط. الشايب (مترجم))، (ط ٢).

هنتنغتون، ص. (٢٠١٧). *النظام السياسي في مجتمعات متغيرة The Political System in Changing Societies*. (ح. نايل (مترجم)). دار التنوير للطباعة والنشر.